المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأحد ـ ٢٤/٣/٢٠١٩م
١٨/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

شهيد في غزة وغارات إسرائيلية تزامنا مع "الإرباك الليلي"	وكالات أنباء	٣
عباس: مستعد للتفاوض مع أي حكومة يختارها الإسرائيليون	الأناضول التركية	٣
كرامة الناس تحمي المقاومة.. ٣ نقاط حول احتجاجات غزّة	موقع متراس	٤

شؤون عربية:

تحليل: ١٠ دلالات في «واقعية» تغريدة الجولان	الشرق الأوسط	٨
أفول "داعش" في سورية... بداية احتدام الصراع الداخلي والخارجي	العربي الجديد	١٠
واشنطن بوست: ترامب قدم هدية للأسد وحزب الله	الخليج أونلاين	١٣
لبنان أَخَذَ عِلْماً برسائل بومبيو «الخشنة»... ماذا بعد؟	الراي الكويتية	١٥

شؤون إسرائيلية:

"الجيش الإسرائيلي يتجهز لعدوان محتمل واسع على قطاع غزّة"	عرب ٤٨	١٧
ضابط إسرائيلي: الأجواء الأمنية في الضفة ملبدة بالغيوم	عربي ٢١	١٩
معاريف تزعم: إجراءات جديدة للرئيس عباس في غزة قد تشعل الحرب	وكالة سما	٢٠
نتنياهو الى واشنطن... الجولان على طاولة حواره مع ترامب	وكالة معا	٢٠

شؤون دولية:

المرشد المحتمل لإيران.. دلائل على هوية الزعيم الشيعي القادم تكشفها هذه المدينة المقدسة	عربي بوست	٢١

المقالات والدراسات

هل يحق التظاهر في ظل الحصار؟	منير شفيق	٢٤
"حماس" بين إنجازاتٍ وإخفاقات قمعية	رندة حيدر	٢٧
«خرائب أوسلو» و«مصائب» الانقسام	علي جرادات	٢٩
مسيرات العودة... من فكرة شبابية إلى هيئة فصائلية	ثابت العمور	٣١
أحجية التنسيق الأمني.. وعلاقات القوة	مهند عبد الحميد	٣٦
إسقاط اليمين... شعار مضلل	عوض عبد الفتاح	٤١
الانتخابات الإسرائيلية وسؤال المعنى	إلياس خوري	٤٤
لأي إسرائيل يسعى تحالف "أزرق أبيض"؟ (تقدير موقف)	أنطوان شلحت	٤٦
قرارات ترامب أبعد من الجولان والقدس	رامي منصور	٥٣
سياسة ترامب حول الجولان تثير القلق فى سوريا المضطربة	باتريك كوكبيرن	٥٥
عرض كتاب: رؤية أمريكية لتطوير سياسة ذكية تجاه النفوذ الإيراني . لـ "مجموعة مؤلفين"	صباح عبد الصبور	٥٧

شهيد في غزة وغارات إسرائيلية تزامنا مع "الإرباك الليلي"

وكالات أنباء . ٢٠١٩/٣/٢٤

يواصل الشبان الفلسطينيون إطلاق البالونات الحارقة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع- فيسبوك

استشهد شاب فلسطيني صباح الأحد، متأثرا بجراحه الحرجة التي أصيب بها الليلة الماضية خلال فعاليات الإرباك الليلي شمال قطاع غزة.

وقالت مصادر طبية إن "الشاب حبيب المصري (٢٠ عاما) استشهد بعد إصابته برصاصة في الصدر، خلال مشاركته في فعاليات الإرباك الليلي".

وفي غضون ذلك، شنت طائرات الاحتلال الإسرائيلي عدة غارات في مناطق متفرقة بقطاع غزة، وذلك مع اشتداد فعاليات "الإرباك الليلي" التي بدأت مساء السبت (الساعة السابعة) وحتى فجر الأحد، وضاعف الشبان الفلسطينيون من إطلاق القنابل الصوتية والضوئية، بهدف إرباك قوات الاحتلال والمستوطنين في محيط غزة.

وكان الناطق باسم وزارة الصحة الفلسطينية بغزة الدكتور أشرف القدرة أكد في بيان وصل "عربي٢١" نسخة منه، أن ثلاثة مواطنين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال قطاع غزة، أحدهم إصابته حرجة في الصدر.

وأشار القدرة إلى أن "الطواقم الطبية في مجمع الشفاء الطبي تجري تدخلاتها الطبية لإنقاذ حياته"، قبل أن يستشهد صباح اليوم متأثرا بإصابته الخطيرة.

وقالت مصادر أمنية، إن إجمالي الاستهدافات هذه الليلة من قبل طيران الاحتلال على القطاع، تمثلت في قصف خيام العودة وموقع للمقاومة شرق مدينة رفح جنوب القطاع، إلى جانب قصف خيام العودة شرق مخيم البريج وسط القطاع، دون إصابات.

وفي استهداف سابق لقوات الاحتلال السبت، لشرق البريج، أصيب ثلاثة فلسطينيين آخرين بجراح مختلفة، جراء غارة إسرائيلية. وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال إن "الغارة استهدفت مجموعة من الشبان، كانوا يستعدون لإطلاق بالونات حارقة".

ويواصل الشبان الفلسطينيون، إطلاق البالونات الحارقة، باتجاه المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، ضمن فعاليات مسيرات العودة التي بدأت في ٣٠ آذار/ مارس الماضي، ولا تزال مستمرة.

عباس: مستعد للتفاوض مع أي حكومة يختارها الإسرائيليون

الأناضول . ٢٠١٩/٣/٢٣

أعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الاستعداد للتفاوض مع أي حكومة يختارها الإسرائيليون من أجل الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة.

جاء ذلك خلال لقاء جمعه، السبت، بوفد من طلبة جامعة هارفارد الأمريكية، في رام الله، حسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا".

وقال عباس: "نريد الوصول إلى حقنا ودولتنا بالطرق السلمية، أي بالمفاوضات، ولن نختار طريقاً أخر للوصول إلى حقنا".

وأضاف: "الشعب الفلسطيني يريد الحصول على دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام ١٩٦٧، مع الاتفاق على القضايا المعلقة التي تناولناها مع الإسرائيليين في اتفاق أوسلو" (الموقع عام ١٩٩٣).

وتابع الرئيس الفلسطيني: "نمد أيدينا للحكومة الاسرائيلية التي يختارها الشعب الاسرائيلي، من أجل أن نتفاوض على هذه الأسس التي لم نخترعها نحن وإنما وضعتها الشرعية الدولية".

وتجرى الانتخابات الاسرائيلية العامة في التاسع من أبريل/ نيسان المقبل لانتخاب ١٢٠ عضوا للكنيست الاسرائيلي.

وفي السياق، قال الرئيس عباس إن "هناك ٧٢٢ قرارا صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، و٨٦ قرارا عن مجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية، ونريد تطبيق قرار واحد من هذه القرارات".

وأضاف: "أمريكا أو إسرائيل أو العالم، يختار قرارا واحدا منها نضعها على الطاولة ونناقشها ونطبقها ونحل القضية الفلسطينية، ولكن للأسف جميع هذه القرارات كلها أهملت ولم تطبق، ولم يلتفت لها أحد".

وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين متوقفة منذ أبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان وعدم قبولها بحدود ما قبل حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أساسا لحل الدولتين.

كرامة الناس تحمي المقاومة.. ٣ نقاط حول احتجاجات غزّة

موقع متراس . ٢٠١٩/٣/١٦

تمدّدت التظاهرات التي دعتْ إليها مجموعةٌ من النشطاء في شارع الترنس في جباليا شمال قطاع غزّة الخميس الماضي (١٤ مارس/ آذار) تحت عنوان "بدنا نعيش" إلى أكثر من مدينة في القطاع، مثل دير البلح، وبدرجة أقلّ رفح وخانيونس، وذلك احتجاجاً على رفع نسبة الضّرائب وزيادة أسعار السّلع الشهر الماضي. قَمَعَتْ وزارة الداخليّة الفلسطينيّة في حكومة غزّة تلك الاحتجاجات وردّت عليها باستخدامٍ واسعٍ للعنف والقمع والتهديد والاعتقال الذي طال عدداً من المتظاهرين والحقوقيين والصحافيين.

في خلفية هذه التظاهرات تقع الحزمُ الجديدة من الضرائب التي أعلنت عنها وزارةُ الاقتصاد الفلسطينيّ في غزّة فبراير/ شباط الماضي، والتي طالت العديد من المنتجات والسّلع، أهمّها الدخان والخبز، وضرائب أخرى متعلقة بالسيارات واللحوم. أتت تلك الضّرائب في ظلّ حالةٍ عميقةٍ من الركود الاقتصاديّ يعيشها القطاع، تمكنُ قراءةُ

بعض مؤشراتِه من خلال إغلاق العديد من المحلات التّجاريّة لأبوابها، وسماع قصص إفلاس العديد من التّجار؛ شهد عام ٢٠١٧ مثلاً أكثر من ١٠٠ ألف أمر اعتقال بسبب الذمم الماليّة.

في ظلّ ذلك الركود، إضافةً للعقوبات المتكررة التي تفرضها السّلطة الفلسطينيّة في رام الله على القطاع –وآخرها إعادة فرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى مطلع العام–، أَتَتْ الضرائبُ الجديدةُ من حكومة غزّة لتُثقِلَ كاهلَ النّاس بمزيدٍ من الضغوطات، خاصّةً أنّها ضرائب تتعلق بالخبز، أي أنّها تطال جميع شرائح المجتمع، عدا عن ارتفاع أسعار المعلبات والخضروات واللحوم. فيما يخصّ ضريبة التبغ، فقد سبق أن أضيفت ضرائب عليه بنسبة زيادة ١٠٠%، أي أنه خلال عدة سنوات ارتفع سعر الضريبة على التبغ ٢٠٠% تقريباً، وهو أمر يطال شريحة واسعة في القطاع تصل تقريباً ربع سكان القطاع حسب المركز الفلسطيني للإحصاء.

تبدو "حماس" في قمع الاحتجاج الأخير كوريثٍ لأنظمة قمع تمتاز باستهانةٍ شديدةٍ بمطالب النّاس، مما يعكس سوء إدارتها لأزمتها بتحميلها لأطرافٍ خارجيّةٍ ومشبوهةٍ، فإنّ هذه الزيادة المستمرة في الضرائب تعني أنّ الحكومة تريد تعويض كلّ فشل في إحضار أو ابتكار الأموال من جيب الناس، بدلاً من محاولة سماع احتجاجاتهم والعمل على معالجة همومهم.

كيف نقرأ جذور الأزمة؟

تبدأ القصة إذن من وقت دخلت "حماس" إلى الحكومة؛ إذ تحوّلت تدريجياً من حركة تَصْرِفُ الناسُ عليها إلى حركةٍ مُطالَبَةٍ بالصرف على الناس. صحيح أن الحصار يتحمل مسؤوليةً كبيرةً في تردي الأوضاع، لكن الحصار أصبح ظرفاً موضوعيّاً، ومهمة الحكومة هي تجاوزه والالتفاف عليه، لا التّذرع به باستمرار، وهي تعرف ذلك من أول يوم، ومن المفاجئ أن تبدو متفاجئة اليوم.

يبدو إذن أنّ الشّعار الذي رفعته "حماس" منذ دخولها إلى معترك الحكم ضمن السّلطة الفلسطينية "يدٌ تبني ويدٌ تقاوم" قد عطّل حركة اليدين معاً؛ أُرهِقَت المقاومة بحساباتٍ كانت متخففةً منها فيما مضى، وحُشِرت مطالبُها التحرريّة بمسائل الحصار والمعابر، فيما تحوّلت الحكومة التي تُديرها إلى جسمٍ ضخمٍ من البيروقراطية، وإلى موقعٍ لإعادة إنتاج المصالح الشخصيّة، عدا عن كونها مسؤوليةً تُثقِلُ كاهل "حماس" في حسابات المعيشيّ واليوميّ.

مع أن "حماس" حقّقت من هذا الشّعار الكثير من الفوائد على صعيد المقاومة، إلا أنه أثقلها في ذات الوقت، وقد وصلت هذه التّجربة إلى مداها وثبت فشل فكرة الجمع هذه. بذا، أصبح الشكل الحاليّ لأسلوب الجمع بين الفكرتين مسكوناً بكميةٍ ضخمةٍ من التوجس تحكم علاقة الحكومة بالناس والعكس. على الصعيد الداخليّ، تستنتج "حماس" بشكلٍ تدريجيٍّ فشل هذا النوع من الجمع، وهي تريد الخلاص من حكومتها، لكنها لا تعرف كيف يمكنها النزول عن الشّجرة دون أن تأكلها كلُّ قوارض الأرض، حيث لم تنجح في ابتكار طريقةٍ لإدارة القطاع دون أن ترث جهاز السّلطة البيروقراطي بكل عيوبه.

كيف نقرأ القمع؟

في التعليق على القمع الذي قامت به أجهزة الأمن التابعة لحكومة غزّة، راجت على مواقع الإعلام الاجتماعيّ فرضيةُ "الغباء" –أحياناً بحسن ظن وأحياناً أخرى بسوئه–، التي تقول إنّ "حماس تقمع المحتجين لأنها تمتاز بالحماقة". رغم ما في الأمر من حماقة ظاهرة إلا أن الحماقة لا تُفسِّرُ بنيةً استقرّت على هذا الشّكل من التعاطي المهجوس بالخوف والهوس والوصاية، حتى حُوّل كلُّ تحدٍّ داخليٍّ إلى خطر أمنيّ.

على صعيد القمع يوم أمس، فبالنسبة لـ"حماس" لا يمكن الاستهانة بمجموعة من المحتجين؛ لا تريد "حماس" أن تكون الإخوان المسلمين في مصر، إذ من السهولة أن يتحول الترنس إلى ٣٠ يونيو، فالمتربصون كُثُر، ومن ينتظرون وقوع الجمل قد شحذوا سكاكينه من يوم ولادته.

لذلك، تبدو "حماس" أنّها مستعدة للتضحية بشعبيّتها على أن تضحي بنفسها كليّةً. بناء على هذا التحليل، ترى وزارة الداخليّة في حكومة غزّة أن الاحتجاج ليس بريئاً، بل مدفوعاً من قبل أجهزة خارجيّة وأهمها الأجهزة الأمنيّة التابعة للسلطة في رام الله، مثل الوقائي والمخابرات. يُعزّز هذا الاعتقاد لدى حكومة غزّة أن تلك الأجهزة لعبت دوراً توجيهياً في موجات احتجاجيّة سابقة وسعت لاستغلالها لصالح شعار "إسقاط حماس".

لا يمكن هنا إنكار وجود من يتربّص بحركة "حماس" ومشروعها ساعياً لتوظيف هذا الحراك الشعبيّ، فمن الطبيعي أن يستفيد خصوم "حماس" من أيّ حراك شعبيّ ضدّها، لكن هذا لا يمكن أن يسم كل الحراك بطابع المؤامرة. الفكرة هنا هي كيف يمكن التفويت على خصومك فرصة عزلك عن حاضنتك الشعبيّة، وأن لا تتجاهل مطالب الناس التي لها حقائق ماديّة وفعليّة وبحاجةٍ لحلّ.

كذلك تطوّر النقاش في التعليق على القمع نحو الحديث عن حريّة التعبير والاحتجاج، إلا أنّ ما تواجهه غزّة اليوم لا يقع في صلب الحريات الفرديّة والجماعيّة مع أنه يحويها، لم يقدم نموذج حكم "حماس" في قطاع غزة نموذجاً مشرفاً في الحريات، ولكن الأمر الذي نحن أمامه اليوم يقع في عمق شعور الناس بالإنهاك والمهانة والابتزاز.

ليست الفكرة إذن في أن تسمح "حماس" للناس بالتعبير عن أنفسهم، وهي مسألة مهمة وضروريّة، لكن أيضاً في أن تأخذ على عاتقها حلّ المشكلة التي ساهمت هي نفسها في خلقها. خاصّةً أنها بعد الحرب الأخيرة عام ٢٠١٤ حملت وعوداً للناس، بعضها متعلق بالمطار والميناء وغيره، وهي وعود لم يتحقق منها شيءٌ حتى اللحظة. وبالتالي بدأت تطلعات الناس تخفت حول أمل ما يمكن إنجازه في تحسين شروط حياتهم، مما دفع بعضهم للخروج إلى الشّوارع.

كرامة الناس تحمي المقاومة

شهدت الفترة الأخيرة تطوراتٍ إيجابيّة نسبياً في قطاع غزّة فيما يتعلق بالتعامل مع المجتمع ومع مختلف الفصائل، تمثل ذلك مثلاً في انخفاض حدّة الاعتقال السياسي، وتصاعد في حالة التنسيق مع الفصائل كإنشاء الغرفة المشتركة، وهكذا فإنّ ما حصل من قمع وعنف يشكّل انتكاسةً حتى لجهود "حماس" في السنتين الأخيرتين وانتكاسة للتطور الإيجابيّ الذي كان من المفترض البناء عليه وتطويره.

هل يمكن فعل شيء الآن؟ رغم القمع الأخير، تبقّى أمام حكومة غزّة فرصة حقيقية لإصلاح علاقتها مع أهالي القطاع، وذلك عبر إعطاء أهمية أكبر لمعاناتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، في ظلّ الظروف شديدة التعقيد التي تمرّ بها القضية الفلسطينيّة عموماً ومجتمع غزّة خصوصاً. وأن تفتح –أي الحكومة– أفقاً حقيقيّاً لتبلوّر مجتمع مدنيٍّ قويٍّ ومُتماسك، لتتجنب لاحقاً أيّة تدخلات أمنيّة معادية في هموم المجتمع، وذلك اعتماداً على فلسفة مشروع المقاومة الذي تتبناه "حماس" ومعها كلُ فصائل المقاومة، والذي تشكّل "الحاضنة الشعبيّة" ركيزةً أساسيةً فيه.

لأجل ذلك، يجب أن يكون الفصلُ بين الوظيفة الإداريّة والخدماتيّة للحكومة ودور المجتمع في متابعتها ومساءلته متى تطلّب ذلك، وبين دور المقاومة المرتبط بالعدوّ، واضحاً. إنّ أيّ توجهات مدنيّة ضدّ الحكومة وتغوّلها الأمنيّ أو الاجتماعيّ لا يعني بحال الاصطدام مع مشروع المقاومة الذي يُعتبر أحد أهم مكتسبات المجتمع الفلسطينيّ، وهنا نذكر أنّ تزامن العرض العسكريّ لكتائب القسّام مع مكان وموعد الاحتجاج المطلبيّ أثار استياء النّاس.

كما أنّ على "حماس" الخروج من نظرية المقارنة مع السّلطة في الضفة الغربيّة، نظرًا لكونها تستمد الكثير من شرعيتها من العمل المقاوم، ومن كونها بَنَتْ فلسفتها الأمنيّة على مصالح وطنيّةٍ حقيقيّةٍ. وبالتالي من المفترض أن تكون "حماس" في سياساتها أكثر تمثيلاً للمجتمع الفلسطيني من غيرها، وأكثر تعبيراً عن تطلعاته، وأكثر حمايةً لكرامته وإنسانيته.

ما يجعل هذا القمع كارثيّاً على الحركة الوطنيّة كلّها، أنّه متداخل مع المقاومة ويتكئ على إنجازها، ويُخاطر بكل شرفها القتاليّ في قضايا معيشية ويبتز الناس باحتياجاتها وعلب سجائرها. بكلمات أخرى، قمع "حماس" أسوأ من قمع "فتح"، ذلك أنّه يعود بالكارثة على الحركة الوطنيّة بالمجمل، أيّ على فكرة المقاومة نفسها؛ إنّه يراكم في ذهن الناس وفي لاوعيها موقفاً ضدّ المقاومة. فيما قمع "فتح" في الضّفة –مهما كان حجمه– يبدو لنا على الضّفة الثانيّة من وجودنا، أيّ أنّه ضدّنا ابتداءً، وكلّ عصا نتلقاها منه نستثمرها في رغبتنا المتصاعدة في مقاومة الاحتلال ومنظومته.

ختاماً، تحوّلت غزّة إلى بيئةٍ طاردةٍ، مع أن أهلها وناسها احتضنوا المقاومة على مدار أكثر من ١١ عاماً من الحصار، تخللتها ثلاث حروب، والإقبال على مسيرات العودة بكل تضحياتها. لا يملّ الناس من تقديم التضحيات، لكنهم يملون من أن يجدوها بلا جدوى، من أن يشعروا أنّ بقاءهم مسيّج بأجهزة شرطة قمعيّة. في الوقت الذي يشعر كلّ فرد في غزّة أن صموده كلّ هذه السنوات مسألة تخصّه؛ سرديّة نضاليّة تدخل في صلب ذاكرته وشخصيته، تساهم هذه القوّة الشرطيّة في شرخ هذا الوعي وعزله، وتغريبه عن نفسه حين يجد أنّ كل ما تحمّله ارتد في نهاية الأمر إلى جهازٍ قمعيٍّ يجبي الضرائب والمزيد من الضرائب.

من لا يمتلك حساسيةً تجاه كرامة الناس يُخشى أنّه سينسى تدريجياً أنّ الحرب مع "إسرائيل" هي حرب لأجل هذه الكرامة بالذات.

تحليل: ١٠ دلالات في «واقعية» تغريدة الجولان

لندن: إبراهيم حميدي ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

تغريدة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالاعتراف بـ«السيادة الإسرائيلية الكاملة» على الجولان السوري المحتل، تضمنت الكثير من الدلالات المتعلقة بالسياسة الأميركية والقانون الدولي ودور الأمم المتحدة المتعارف عليها خلال العقود الماضية.

رغم صدور ردود فعل عربية ودولية رافضة للإعلان، فإن ردود الفعل السورية والعربية والدولية رسميا وشعبياً كانت خجولة قد يكون بعضها مرتبطا بانتظار مضمون القرار النهائي الذي سيصدر في واشنطن سواء لجهة الطرف الذي سيصدره وما إذا كان بيانا سياسيا من الرئيس ترمب أو قانونا في الكونغرس. لكن يمكن الحديث عن ١٠ دلالات سياسية وقانونية:

أولا، القانون الدولي: تتجاوز تغريدة ترمب مبدأ أساسيا في ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة»، إضافة إلى مبدأ آخر برز بعد الحرب العالمية الأولى بـ«عدم جواز تغيير الحدود بين الدول» إلا بموجب اتفاق بين الدول المعنية.

ثانياً، مرجعية عملية السلام: شكل القرار ٢٤٢ مرجعية رئيسية لمفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية بمراحلها المختلفة بعد حرب العام ١٩٦٧. ونص البند الأول فيه على تأكيد مجلس الأمن «عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة» وضرورة «انسحاب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع» في إشارة إلى «نكسة» يونيو (حزيران) ١٩٦٧.

ثالثاً، قرار الضم: في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨١ أقر الكنيست «قانون الجولان» بـ«فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على الجولان»، الأمر الذي رفضه مجلس الأمن في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨١. وتتبنى الجمعية العامة سنوياً قراراً «حول الجولان السوري المحتل يؤكد عدم شرعية الاحتلال وضرورة الانسحاب الإسرائيلي منه حتى خطوط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨».

رابعاً، الراعي الأميركي: منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ رعت أميركا مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية بتعاقب الإدارات الأميركية حتى بداية العام ٢٠١١. لكن القرار إذا اتخذ ينقل واشنطن من دور «الوسيط» أو «الراعي» إلى الطرف المنحاز لموقف إسرائيل ما يعقد أو يغلق الباب أمام عودة أميركا إلى لعب هذا الدور خصوصاً إذا صدر الموقف الأميركي بقانون من الكونغرس ما يجعله ملزماً لأي إدارة. كما أنه يعقد إمكانية قيام واشنطن برعاية مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية. وقال المبعوث الروسي ميخائيل بوغدانوف بأن موقف أميركا «يقوض احتمالات التسوية ومبدأ الأرض مقابل السلام».

خامساً، إرث المفاوضات: خلال عقود من المفاوضات السورية – الإسرائيلية نجحت دمشق بالحصول على اعتراف إسرائيلي بالاستعداد لـ«الانسحاب الكامل» من الجولان ووصل الحد إلى ترسيم «خط ٤ حزيران» مكان وجود القوات قبل حرب الـ١٩٦٧ وإجراءات الأمن وترتيبات الحدود.

سادساً، ملف أمني: تحول ملف الجولان من سياسي يتعلق بالانسحاب مقابل السلام إلى ملف أمني يهيمن عليه «اتفاق فك الاشتباك» للعام ١٩٧٤ الذي تنفذه «القوات الدولية لفك الاشتباك» (اندوف). وبعد قمة ترمب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي في منتصف يوليو (تموز) الماضي وحديثهما عن «ضمان أمن إسرائيل»، أعيد العمل بقوات «اندوف» برعاية روسية في الجولان. أثار هذا تساؤلات حول حصول تفاهمات حول الجولان والقرم بين موسكو وواشنطن.

سابعاً، سيادة القرم: قبل أيام في الذكرى السنوية لضم روسيا للقرم، جدد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو القول بأن القرم «منطقة أوكرانية وهي تحت الاحتلال الروسي». وقال في بيان: «الولايات المتحدة تجدد موقفها الثابت بأن القرم أوكرانية ويجب أن تعود إلى سلطة أوكرانيا». وجدد بومبيو رفض بلاده ادعاء موسكو بسيادة روسيا على القرم. لكن اتخاذ واشنطن قرارا بقبول «سيادة إسرائيل على الجولان» سيجعل المطالب الأميركية إزاء القرم والعقوبات موضع تساؤل وتعقيد.

ثامناً، سابقتان دوليتان: يعتقد خبراء في القانون الدولي، باحتمال قيام الصين بخطوة مشابهة في بحر الصين الجنوبي بعد سابقتي القرم والجولان القائمتين على تجاوز مبدأ أساسي منذ عقود بـ«عدم قبول جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة». وقال أستاذ في القانون الدولي بأن هذا قد يفتح الباب للسير باتجاه قواعد جديدة للعلاقات الدولية والوصول إلى نظام عالمي جديد مختلف عن الذي نعرفه منذ الحرب العالمية الثانية.

تاسعاً، طموحات تركية: بموجب اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا جرى تطبيق اتفاق «خفض التصعيد» منذ سبتمبر (أيلول) الماضي. كما أدى تفاهم بين موسكو وأنقرة إلى إقامة منطقتي «درع الفرات» و«غصن الزيتون» شمال سوريا. الخطوتان الروسية والأميركية، في حال إعلان الأخيرة رسميا، تشجعان أنقرة على تثبيت وجودها العسكري في نقاط المراقبة الـ١٢ و«غصن الزيتون» و«درع الفرات». كانت تركيا حصلت بتفاهم مع فرنسا الانتدابية على سوريا على إجراء استفتاء في لواء إسكندرون في ١٩٣٩ أدى إلى ضم المنطقة وباتت تسمى «هاتاي».

عاشرا، مطالب كردية: تزامنت تغريدة ترمب مع قرب إعلان النصر الكامل على «داعش» شرق سوريا. وبالتزامن مع الاحتفال بالقضاء على آخر جيوب التنظيم، طالبت «الإدارة الكردية» التي تسيطر على ثلث مساحة سوريا (البالغة ١٨٥ ألف كيلومتر مربع) وتحظى بغطاء جوي من التحالف الدولي ودعم بري من أميركا، الحكومة السورية بـ«الاعتراف» وبدء حوار لقبول الإدارة الذاتية وهي أوسع من الإدارات المحلية أو اللامركزية.

في المقابل، اختصر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، موقف ادارته، قائلا إن تصريحات ترمب حول الجولان تعكس الواقع وتزيد من فرصة الاستقرار في الشرق الأوسط. وأضاف لـ«سكاي نيوز عربية»: «ما فعله الرئيس بشأن هضبة الجولان هو إدراك الواقع على الأرض}.

أفول "داعش" في سورية... بداية احتدام الصراع الداخلي والخارجي

العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢٤

من راية مرفوعة فوق مساحات شاسعة من أراضي سورية والعراق، إلى أخرى مرمية على بُعد أمتار من نهر الفرات، هكذا سقطت "دولة الخلافة" التي أعلنها تنظيم "داعش"، بعد خمس سنوات زرع فيها الرعب في كل أنحاء العالم، وفرض قوانينه على "دولته"، التي لم يتبقَ منها شيء فعلياً، بعد إعلان "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) أمس السبت السيطرة على آخر الأراضي التي كانت خاضعة للتنظيم في سورية، بعد أكثر من عام على دحره من العراق.

وبعد ستة أشهر من الهجوم الواسع، تمكّنت "قسد" من السيطرة على آخر جيوب "داعش" في سورية، وتحديداً في بلدة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي. لكن تحرير الأرض لا يعني إغلاق صفحة التنظيم بشكل تام، بل إن ذلك يُطلق مرحلة جديدة من التحديات تشمل مختلف أطراف الصراع في سورية، من دون وجود إجابات واضحة عن الكثير من التساؤلات المطروحة. ففقدان "داعش" كل الأراضي التي كانت تحت سيطرته، لا يعني انتهاء خطره، في ظل قدرته على تحريك خلايا نائمة في المناطق الخارجة عن سيطرته، واستمرار وجوده في البادية السورية المترامية الأطراف، إضافة إلى إمكان استلهام "ذئاب منفردة" خطاب التنظيم لشنّ هجمات في أي مكان في العالم، خصوصاً أنه كان قد استبق خسارته بدعوة عناصره في تسجيلات بثها في الأيام الأخيرة إلى "الثأر" من الأكراد في مناطق سيطرتهم وشنّ هجمات في الغرب ضد أعداء "الخلافة".

ملف آخر سيكون حامياً في المرحلة المقبلة، هو مصير "قوات سورية الديمقراطية" التي تسيطر على نحو ربع مساحة سورية، بعدما نجح الأكراد في ترجمة انتصاراتهم الميدانية بإنشاء إدارة ذاتية بدعم أميركي. غير أن كل المكاسب التي حققوها، تبدو مهددة اليوم، مع مخاوف من شنّ تركيا هجوماً على "وحدات حماية الشعب" (الطرف الأقوى في قسد) المنتشرة قرب الحدود التركية، بالتوازي مع تشديد النظام السوري على استعادة السيطرة على كامل أراضي البلاد، وتخيير الأكراد بتسليم أراضيهم بالمفاوضات أو الحسم العسكري. وكان الأكراد قد خاضوا قبل فترة مفاوضات مباشرة مع النظام، لم تُفض إلى نتائج ملموسة.

وما يزيد من التهديدات على الأكراد، قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب قواته من سورية، وربط ذلك بالقضاء النهائي على "داعش"، وبالتالي يبدو هذا السحب قريباً مع إعلان حسم المعركة ضد التنظيم. ويثير الانسحاب الأميركي خشية كردية من أن يكون ضوءاً أخضر لتركيا لشنّ هجوم ضدهم، خصوصاً في ظل عدم التوصل إلى تفاهم حول "المنطقة الآمنة" التي اقترحت واشنطن إقامتها على طول الحدود بين الطرفين. وفي ما بدت محاولة لاستمرار تلقي الدعم الأميركي، أكدت "قسد" أمس بعد الإعلان عن القضاء على وجود "داعش"، أنها "تجدد العهد على مواصلة الحرب وملاحقة فلول داعش حتى القضاء التام عليهم"، فهل يكون ذلك مقدمة

لغطاء يسمح باستمرار وجود هذه القوات وانتشارها، أم أن الفترة المقبلة ستشهد تقلّبات كبيرة تعيد رسم المشهد السوري من جديد؟

ظهور "داعش"

مع فقدان "داعش" آخر معاقله في سورية، تُطرح أسئلة كثيرة عن رحلة صعود التنظيم، قبل سقوطه التام، وما خلّفه كل ذلك من نتائج كارثية في سورية على مختلف الصعد، مع خروج البلاد منهكة ومهددة بالتشظّي، وربما التلاشي.

بدأ التنظيم بالظهور في سورية أواخر عام ٢٠١٢، في المناطق التي خرجت عن سيطرة قوات النظام في شمال غربي سورية، خصوصاً إدلب وريف اللاذقية وريف حلب، قبل أن يدخل الأحياء الشرقية من مدينة حلب، مزاحماً ومنافساً قوات الجيش السوري الحر، التي أدركت خطورة التنظيم في البداية، بسبب عمله تحت مظلة "جبهة النصرة" التي رفعت شعاراً مفاده أن "مشروعها يقتصر على مساعدة السوريين في إسقاط النظام". وفي عام ٢٠١٣، سيطرت "جبهة النصرة" وفصائل المعارضة على محافظة الرقة في شرقي البلاد، فنشر التنظيم حواجز له في عموم المحافظة؛ حواجز لم تكن تشكّل خطراً. وفي إبريل/نيسان ٢٠١٣، اعتبر زعيم "داعش"، أبو بكر البغدادي، أن "جبهة النصرة هي امتداد لتنظيمه"، معلناً، من طرف واحد، دمج التنظيمين تحت مسمى واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وتحت قيادته. لكن "جبهة النصرة" سارعت في اليوم التالي إلى رفض عرض الاندماج، لتفتح باب صراع مع التنظيم دفعت ثمنه سورية على مدى أعوام. وفي نهاية عام ٢٠١٣، تعاظم دور التنظيم الذي اصطُلح على تسميته بـ "داعش" اختصاراً لاسمه، في مناطق المعارضة حتى كاد أن يلتهم فصائلها، مع استيلائه على مناطق عدة، مجبراً أهلها على مبايعة البغدادي. كما فرض عليهم الاحتكام إلى محاكمه الشرعية، والتعلّم في مدارسه، وارتكب جرائم قتل كثيرة بحق معارضيه ومنع رفع علم الثورة.

في يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠١٤، أعلنت فصائل المعارضة النفير العام والحرب على "داعش"، الذي سرعان ما تراجع عن شمال غربي سورية، بما فيها إدلب وريف حلب الغربي، وانهزم داخل مدينة حلب، ولكنه سيطر على الرقة بعد ارتكاب مجازر بحق "جبهة النصرة" وفصائل المعارضة. ورسّخ التنظيم وجوده في ريفي حلب الشمالي والشرقي، مهدداً مدينة عين العرب، ذات الغالبية الكردية، ووصل إلى مشارفها وكاد أن يدخلها لولا تدخل التحالف الدولي الذي دمّر طيرانه معظم أحياء المدينة ليحول دون سقوطها. واستكمل التنظيم في عام ٢٠١٤ السيطرة على أغلب محافظة دير الزور الغنية بالبترول وريف الحسكة الجنوبي. وكان "التحالف الدولي ضد الإرهاب" الذي يضم أكثر من عشرين دولة، تأسس في عام ٢٠١٤، بهدف محاربة "داعش" ووقف تقدمه في العراق وسورية، بعد سيطرة التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين، وبات يشكّل خطراً داهماً على الإقليم برمته.

وفي مطلع عام ٢٠١٥، هدد التنظيم مدينة الحسكة في أقصى شمال شرقي سورية بشكل جدي، قبل أن تتصدّى له الوحدات الكردية بمساعدة طيران التحالف الدولي. وفي العام نفسه أيضاً، توغّل التنظيم في البادية السورية،

فسيطر في مايو/أيار ٢٠١٥ على تدمر، وهي أهم مدن البادية وبلداتها، ثم زحف حتى وصل إلى تخوم مدينة حمص من الجهة الشرقية، مستكملاً السيطرة على أجزاء واسعة من ريف حمص الشرقي ومعظم ريف حماة الشرقي. كما ظهر التنظيم داخل العاصمة دمشق، تحديداً في الأحياء الجنوبية (الحجر الأسود، ومخيم اليرموك)، وفي منطقة القلمون الغربي شمال العاصمة دمشق، وفي ريف درعا الغربي. وبايعه "جيش خالد"، الذي كان يضم مجموعات متطرفة. وبات ما يزيد عن ٨٠ ألف كيلومتر مربّع من مساحة سورية، تحت سيطرة "داعش"، فسيطر على طريق بري، يبدأ من حدود لبنان الشرقية وينتهي في الموصل شمال العراق.

انقلاب ٢٠١٥

غير أن نهاية عام ٢٠١٥ حملت أخباراً سيئة للتنظيم، وبدأ التدخّل الروسي المباشر في سورية تحت ذريعة القضاء على "داعش"، في وقت بدأ فيه التحالف الدولي مرحلة الهجوم على التنظيم لدحره في منطقة شرقي نهر الفرات. اعتمد التحالف في البداية على الوحدات الكردية لاسترجاع مدينة تل أبيض وريفها في ريف الرقة الشمالي في منتصف عام ٢٠١٥، قبل الإعلان عن تأسيس "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) في نهاية العام نفسه. وساعد التحالف الدولي القوات الوليدة في حربها ضد التنظيم التي مرّت بعدد من المراحل. كما قدّم التحالف لهذه القوات التي ضمّت الوحدات الكردية وفصائل غير متجانسة شُكّلت على عجل، من العرب والتركمان، ومن السريان في الحسكة، دعماً عسكرياً وسياسياً كبيراً، مكّنها من تدشين حملة كبرى للقضاء على "داعش" في شرق سورية. وخاضت هذه القوات خلال عام ٢٠١٦ الكثير من المواجهات مع التنظيم في ريفي الحسكة والرقة وفي ريف حلب، وسيطرت على مدينة منبج الاستراتيجية غربي نهر الفرات منتصف العام نفسه، وصولاً إلى بداية عام ٢٠١٧، مع بدء الحملة على الرقة معقل التنظيم البارز في سورية.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، أعلنت "قسد" السيطرة على الرقة، بعد أشهر من المعارك والقصف الجوي الذي دمّر معظم أحياء المدينة وقتل آلاف المدنيين. كما ساعد التحالف الدولي "قسد" في طرد التنظيم من ريف الحسكة الجنوبي ومن ريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات. وسيطرت هذه القوات بشكل شبه كامل على منطقة شرقي الفرات، التي تشكل أكثر من ربع مساحة سورية، وهي الأغنى بالبترول في البلاد، فضلاً عن كونها سلّة غذاء سورية. كما تراجع التنظيم في البادية السورية تحت ضربات الطيران الروسي عن تدمر في مارس/آذار ٢٠١٦، ولكنه رجع لاستعادتها في العام نفسه، على أنه لم يصمد طويلاً فيها. وعقد التنظيم في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧ صفقة مع حزب الله، خرج على أثرها من منطقة القلمون الغربي إلى الشرق السوري. ثم فقد التنظيم خلال عام ٢٠١٨ معاقله البارزة في جنوب دمشق، بعد سنوات من سيطرته عليها، وخرج مسلحوه في مايو/أيار ٢٠١٨ من مخيم اليرموك وحي الحجر الأسود، في صفقة غير معلنة مع النظام، إلى مناطق سيطرة التنظيم في البادية، بعد شهر من حملة عسكرية عنيفة كبّد "داعش" خلالها النظام خسائر فادحة في صفوف قواته، ولكنها انتهت بدمار كبير طاول الحيين، لا سيما اليرموك الذي كان بمثابة عاصمة للشتات الفلسطيني.

في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت قوات النظام والمليشيات المساندة لها، السيطرة بشكل كامل على منطقة تلول الصفا بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من المعارك المتواصلة مع "داعش" في منطقة جغرافية وعرة، تكبّد خلالها النظام أكثر من ٥٠٠ قتيل بينهم ٥٠ ضابطاً، بالإضافة إلى عشرات القتلى من فصائل المصالحات والمليشيات الأخرى. وفي منتصف عام ٢٠١٨، سيطر النظام بشكل كامل على منطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، القريبة من الشريط الحدودي مع الجولان المحتل، والحدود مع الأردن، والتي كانت خاضعة لفصيل "جيش خالد" التابع لتنظيم "داعش" بعد معارك لم تستمر طويلاً قُتل خلالها عدد كبير من مسلحي التنظيم. كما أعدم النظام وفصائل معارضة عقدت مصالحات معه، العشرات من "جيش خالد" وأفراد عائلاتهم، حاولوا الخروج نحو شرق حوض اليرموك.

أدّى وجود "داعش" في سورية إلى نتائج كارثية على المستويات كلها، فدُمّرت مدن وبلدات سورية كاملة، وقُتل وشُرّد عشرات الآلاف داخل سورية وخارجها، وحرم أجيالاً من التعليم، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الهائلة، التي من الصعوبة بمكان الإحاطة بها. لقد حقق التنظيم مصالح الدول المتنافسة بل والمتصارعة في سورية، وأعطى النظام وحلفاءه الروس والإيرانيين ذريعة تشويه الثورة السورية، واتهامها بالتطرف للفتك بها. وهو ما حدث في الكثير من المناطق. كما منح موسكو وطهران ذريعة التدخل الذي يرقى إلى مستوى الاحتلال في سورية، وسمح للأميركيين بتحويل شرقي الفرات إلى منطقة نفوذ لهم تحت غطاء "قسد"، المتهمة اليوم بمحاولة تمزيق البلاد. استثمر جميع أطراف الصراع في تنظيم "داعش"، وكان من الواضح في بداية عام ٢٠١٤ أن العالم تواطأ على "تسمين" هذا التنظيم، الذي استقطب المتطرفين من مختلف دول العالم، ومن ثم الانقضاض عليهم لتتحول سورية إلى مقبرة لهم. ولم يُدخل التحالف الدولي وحلفاء النظام في حساباتهم مصير مدنيين وقعوا فريسة لتنظيم كان يخطط ليغدو "دولة" واليوم تحوّل إلى مجرد خلايا في سورية والعراق، وقد كان ثمن مجيء واختفاء هذا التنظيم كارثة على البلدين وربما على مستقبلهما.

واشنطن بوست: ترامب قدم هدية للأسد وحزب الله

الخليج أونلاين ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

اعتبر الكاتب ماكس بوت قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الاعتراف بسيادة الاحتلال الإسرائيلي على الجولان هدية لكل من بشار الأسد وحزب الله؛ إذ سيجدانه فرصة للتعبئة والحديث عن مقاومة الاحتلال، بدلاً من صورتهما كجزارَين بحق الشعب السوري.

وقال بوت في مقال له بصحيفة "الواشنطن بوست" الأمريكية: إن "قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السوري خطأ آخر يرتكبه ترامب في الشرق الأوسط".

وأشار إلى أن ترامب بقراره هذا "يخرب إحدى الركائز الأساسية للنظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥، الذي يقول إنه ليس بإمكان أي دولة تغيير الحدود الدولية بالقوة".

ويمضي الكاتب، قائلاً: "لقد تم إدراج السلامة الإقليمية عقب الحرب العالمية الثانية بعد أن توافق عليه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل عام ١٩٤١، بما عرف بميثاق الأطلسي".

بوت يقول إن من بين ما ينص عليه هذا الميثاق "ألا تسعى البلدانُ للتوسع وتغيير حدودها الجغرافية"، وإنهم لا يرغبون في رؤية أي تغييرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الشعوب.

واستطرد قائلاً: "هذه هي المبادئ ذاتها التي تم التوافق عليها ضمن المادة ٢ في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، والتي نصت على أنه يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي لأي دولة".

وتابع الكاتب: "يكمن المبدأ المقدس للسلامة الإقليمية في صميم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي تم تبنيه بدعم إسرائيلي عام ١٩٦٧ بعد أن خاضت إسرائيل حرب الأيام الستة".

هذا القرار نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها، والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وخالية من التهديدات أو أعمال القوة.

بقبول هذا القرار، يقول الكاتب، وافقت الدول العربية والسلطة الفلسطينية، بحكم الأمر الواقع، على حق إسرائيل في الوجود، وأن تترك الحدود الدقيقة لاتفاق الطرفين، وأدى ذلك إلى اعتراف مصري–أردني بالدولة اليهودية لاحقاً، وإلى مفاوضات مطولة مع الفلسطينيين حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع السوريين حول مرتفعات الجولان، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين على الإطلاق، ولم يتم التوصل لاتفاق مع السوريين.

بوت أضاف قائلاً: "لقد قتل ترامب هذه التفاهمات، ومن ثم فإنه قدّم هدية لحزب الله وبشار الأسد من خلال السماح لهما بالوقوف كمقاومة للاحتلال الإسرائيلي، بدلاً من الاعتراف بأنهما جزاران بحق شعوبهما".

في جانب آخر يرى الكاتب أن "ترامب اتخذ هذه الخطوة –الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان– قبل الانتخابات الإسرائيلية فكانت بمثابة هدية لبنيامين نتنياهو".

وقال: "يدّعي ترامب أن قراره بشأن مرتفعات الجولان يشبه قراره الذي أصدره العام الماضي، والذي يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكنه مخطئ"، موضحاً أن "خطوة نقل السفارة صدّق عليها الكونغرس، وهي التي سبق أن وعد بها الرؤساء الأمريكيون الواحد تلو الآخر، ولكن لم يسبق أن اعترف أي رئيس بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان".

وأضاف: "لقد أيد الرئيس رونالد ريغان قرار مجلس الأمن الدولي الصادر عام ١٩٨١، الذي اعتبر قرار الضم لاغياً وباطلاً، كذلك أجمع الرؤساء السابقون الذين التزموا مبدأ السلامة الإقليمية".

ويرى الكاتب في ختام مقاله، أن "قرار ترامب سيُدخل السعادة ليس على نتنياهو وحسب، وإنما أيضاً على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ".

لبنان أَخَذَ عِلْماً برسائل بومبيو «الخشنة»... ماذا بعد؟

الراي الكويتية ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

رغم «العاصفة» التي شكّلها الهجوم الأعنف على الإطلاق الذي شنّه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو من بيروت و«بلا قفازات» مستهدفاً «حزب الله» وإيران، فإنّ أوساطاً مطلعة ترى أنّ «الرسائل الخشنة» التي وجّهها رئيس الديبلوماسية الأميركية لن تترك تشظياتٍ على الواقع السياسي الداخلي و«ستاتيكو الواقعية» الذي يحْكمه، وإن كان تَعمُّد واشنطن قرْع طبول المواجهة التصاعُدية مع الحزب وطهران من لبنان يعني عملياً أن الأخير بات يسير على «حبلٍ مشدود» أوّله كيفية الحفاظ على «بوليصة التأمين» لاستقراره الداخلي في غمرة «صراع الفيلة» في المنطقة الذي تشكل إيران أحد «جبهاته المحتدمة» والذي ترتبط به «بلاد الأرز» عبر «حزب الله»، وآخِره التحديات الكبيرة التي تطلّ من «الخاصرة الرخوة» المالية – الاقتصادية والتي تَتَشابَك «وصْفاتُ» معالجتها مع التعقيدات السياسية بأبعادها الاقليمية – الدولية.

ورأتْ هذه الأوساط عبر «الراي» أن خلاصةَ زيارةِ اليومين لبومبيو والتي أنهاها أمس، عكستْ وضوح الرؤية الأميركية حيال استراتيجيةِ المضيّ بالضغط غير المسبوق على إيران و«حزب الله» لـ«تضييق الخناق عليهما ووقْف سلوكهما الخبيث»، وفي الوقت نفسه التَمَسُّك بدعْم المؤسسات الشرعية ولا سيما الجيش، مع تشديدٍ على محاذير أيّ التفافٍ على العقوبات على الحزب أو السماح بالتفلّت منها عبر القطاع المصرفي أو تحويل لبنان «ممرّاً خلفياً» لطهران لفكّ طوق الحصار الذي سيشتدّ حولها.

وتوقّفت الأوساط نفسها عند نقطتيْن: الأولى الموقف الرسمي اللبناني الذي سمعه بومبيو، معتبرةً أنه لم يكن مفاجئاً وقد انطلق سواء من اقتناعاتٍ فعلية أو من رغبةٍ في عدم تحويل مشكلة «حزب الله» مع الخارج صاعق تفجير داخلياً، وهو ما عبّر عنه كلام رئيسيْ الجمهورية ميشال عون والبرلمان نبيه بري ووزير الخارجية جبران باسيل حول ان الحزب ليس إرهابياً «بل مكوّن لبناني له حضور نيابي وحكومي ويحظى بتأييد شعبي كبير وأن المقاومة ضد ايّ احتلال او اعتداء حقّ تكفله القوانين الدولية» في موازاة تأكيد رئيس الوزراء سعد الحريري أن الحكومة تلتزم البيان الوزاري والنأي بالنفس عن صراعات المنطقة.

أما النقطة الثانية فهي تخيير بومبيو لبنان وشعبه بين «إمّا المضي قدماً وبشجاعة كأمة مستقلّة وفخورة وإما السماح لطموحات إيران و(حزب الله) بأن تهيمن وتحدد مستقبلكم»، ودعوته الى «التصدي لإجرام حزب الله وإرهابه وتهديداته»، وصولاً الى إعلانه (في حديث صحافي) «يجب أن يعرف الجميع في لبنان أنهم غير مجبرين على الخضوع لحزب الله وأمينه العام حسن نصرالله وإيران»، واعتباره أن «لبنان مهدَّد لأن علي خامنئي وقائد قوة القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني وإيران يريدون الاستيلاء والسيطرة عليه والوصول إلى البحر المتوسط»، مضيفا:«أميركا مستعدة لتقديم المساعدة للبنان وأعتقد أن العالم أيضاً مستعدّ لفعل ذلك».

وتستبعد الأوساط نفسها أن يكون كلام بومبيو في سياق انتهاء مرحلة التسليم الخارجي بـ«عجْز» لبنان عن التعاطي مع مسألة «حزب الله» أو دعوة الداخل لأن «يأخذها بيده» ما يعني «تفجير» البلاد، بقدر ما أنّه تأكيدٌ

على ان الإدارة الأميركية لن تتهاون مع أيّ مظاهر أو سلوك يشي بانتقال «بلاد الأرز» بالكامل الى الحضن الإيراني أو وقوفها عملياً بوجه مسار العقوبات، ومتوقفة في إطار متصل عند التسريبات حول لوائح جديدة «مرشّحة» لتطالها العقوبات وقد تشمل حلفاء للحزب وربما شخصيات رسمية.

وكان بومبيو أعلن في الكلام الوحيد الذي أطلقه بعد لقاءاته الرسمية وجاء في بيان مكتوب تلاه عقب زيارته باسيل (الجمعة)، ان «حزب الله يسرق موارد الدولة التي هي ملك الشعب، وهو يقف عائقاً أمام آمال الشعب اللبناني، ومن خلال الترهيب المباشر للناخبين هو ممثّل بالبرلمان، ويتظاهر بدعم الدولة»، مركّزاً على أنّ «شبكات إيران الإجرامية ومحاولاتها تبييض الأموال، تضع لبنان تحت مجهر القانون الدولي»، متسائلاً «ماذا قدّم حزب الله وإيران للدولة سوى النعوش والأسلحة»؟ ومشيراً إلى أنّ سليماني، «يستمرّ في تقويض المؤسسات الشرعية وأمن الشعب اللبناني».

وقال «ان الولايات المتحدة ستستمر في الضغط غير المسبوق على إيران حتى تتوقف عن سلوكها الخبيث، بما في ذلك النشاط الذي تضطلع به من خلال حزب الله»، معتبراً «ان دعم إيران للحزب يُشكّل خطراً على الدولة اللبنانية ويقوّض فرص السلام بين إسرائيل والفلسطينيين». وشدد على أنّ «لبنان دفع ثمناً باهظاً لتحقيق استقلاله (...) والولايات المتحدة مستمرّة في الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني لتحقيق مستقبل أفضل».

وعلى وهج هذه المواقف، مضى بومبيو في لقاءاته، التي شملت مساء الجمعة كلاً من رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط ورئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، قبل ان يقيم على شرفه النائب ميشال معوض عشاء في دارته حضرته شخصيات سياسية ومصرفية وإعلامية.

أما برنامج الوزير الأميركي أمس، فلم يخلُ من الرسائل الأمنية والسياسية مع تحوُّله سائحاً في منطقة جبيل برفقة زوجته، واستكمال لقاءاته التي شملت متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الارثوذكس المطران الياس عودة وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وقائد الجيش العماد جوزف عون.

وفيما لم يصدر أي ردّ مباشر من «حزب الله» على القنابل السياسية لبومبيو، تحدّث رئيس كتلة نواب الحزب محمد رعد عن «ناس خائفة ومرعوبة من الأميركي وعلى قاعدة سمعا وطاعة»، سائلاً «إلى أين سيصل بهم الأمر؟ بالطبع إلى حائط مسدود، فكل الذين تعاملوا مع الأميركي وصلوا إلى حائط مسدود، مثال على ذلك فيتنام والعراق وسورية».

وقال: «أينما يحلّ الأميركي وتمتد اليد له سيعاود قطعها، لأن الأميركي ليس له حليف إنما له أتباع ومستخدَمون».

"الجيش الإسرائيلي يتجهز لعدوان محتمل واسع على قطاع غزّة"

عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

وجّه رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيليّ، أفيف كوخافي، تعليماته بالاستعداد لشن عمليّة عسكريّة واسعة في قطاع غزّة رجّح أن تكون الصيف المقبل، بحسب ما ذكر المحلل العسكري لموقع "واينت"، رون بن يشاي، مساء السبت.

ووفقًا للموقع، فإنّه ابتداءً من الصّيف المقبل، فإن "التعامل سيتغيّر من حرب الاستنزاف في قطاع غزّة"، في إشارة إلى مسيرات العودة وإطلاق البالونات الحارقة تجاه البلدات الإسرائيليّة المحاذية للقطاع.

وقال بن يشاي إن ثلاث سنوات ونصف السّنة من الهدوء الذي حقّقه عدوان "الجرف الصامد" انقضت قبل عام تمامًا، "ومنذ ذلك الحين نجد أنفسنا متورّطين في حرب استنزاف غريبة بادرت إليها حماس، وألقت إسرائيل بنفسها، عن وعي، في موضع ردّ الفعل، لا نتيجة قرار إستراتيجي، إنما بسبب فشل أو استبعاد طرق التعامل مع القطاع التي ناقشها المجلس الأمني والوزاري المصغّر في الحكومة الإسرائيليّة (الكابينيت)".

ثلاث خيارات إسرائيليّة لقطاع غزّة

وكشف الموقع أن الكابينيت ناقش ثلاث خيارات للتعامل مع القطاع، هي: شنّ عدوان واسع؛ التوصل إلى تهدئة؛ ومسار اقتصادي بديل عن الحرب.

وبحسب بن يشاي، فقد ناقش الكابينيت شن عمليّة عسكريّة واسعة في قطاع غزّة، لكن العمليّة لم تنبئ بتحقيق تغيير أساسي نحو الأفضل (بالنسبة لإسرائيل)، إنما باستمرار الوضع القائم "بعد دفعنا أرواحًا وضررًا اقتصاديًا".

كما فشلت، خلال العام الأخير، بحسب بن يشاي، محاولات التوصّل لـ"تهدئة صغيرة" في قطاع غزّة، بوساطة مصريّة استنادًا إلى تفاهمات "الجرف الصامد"، بالإضافة إلى "مسار بديل، جريء، غير عسكري، أوصى به الجيش الإسرائيلي، والأجهزة الأمنيّة ومعهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب"، غير أن الكابينيت استبعد هذا الخيار.

وكان من المفترض أن يشمل هذا الخيار على مبادرة إسرائيليّة لمسار اقتصادي واسع لإعادة إعمار القطاع بمشاركة جهات عربيّة ودوليّة يوفّر للغزيين، "خلال مدّة قصيرة، فرصًا وجودة حياة لم يشهدوها منذ فترة طويلة".

وكشف الموقع أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، "رفض، وما زال يرفض، التعاون مع إسرائيل ومصر ومندوب الأمم المتحدة لتغيير الأوضاع في قطاع غزّة، لأنّه يريد إخضاع حماس لمطلباته، وإن لم تخضع حماس، فليحترق القطاع، بما فيه قيادات الفتح التي تعيش في غزة، ولا زالت المخلصة له"، بتعبير بن يشاي.

القذيفتان والوفد المصري

وأكّد الموقع أن إطلاق القذيفتين على تل أبيب، الخميس ما قبل الماضي، جاء أثناء اجتماع "إيجابي" لأعضاء الوفد المصري مع قيادات حماس، غير أن إطلاق القذيفتين أوقف الاجتماع وسبب مغادرة أعضاء الوفد المصري لقطاع غزّة الذي لم يعودوا إليه حتى الآن.

وتركّزت مفاوضات الوفد المصري على تهدئة من ثلاث مراحل، أولها تسهيلات اقتصاديّة فورية لسكان القطاع، تشمل زيادة قطر لمنحتها، وزيادة كميّة الوقود التي تدخل لمحطة توليد الطاقة، وفتح معبر رفح بشكل دائم وزيادة مساحة الصيد قبالة شواطئ قطاع غزّة إلى عشرين ميلا، ومشاريع للعمل برعاية الأمم المتحدة وتمويل دولي، أما بخصوص "مسيرات العودة"، فنقل الموقع عن مصادره أنّ رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، "غير مستعد للتعهّد بوقف مسيرات العودة وإطلاق البالونات الحارقة، هو، على الأكثر، مستعدّ، إن أتمّت إسرائيل ومصر وقطر والأمم المتحدة تعهداتها، بتحفيف وتيرة مسيرات العودة".

أما في المرحلة الثانية من التهدئة، "فكانت إسرائيل على استعداد لمدّ خط توتّر لمدّ كهرباء بوتيرة دائمة لقطاع غزّة، على مدار اليوم... لكنّ عباس غير مستعد لدفع تكاليف خطّ الكهرباء والسنوار غير موافق على أن يكون ذلك في مقابل وقف إنتاج الصواريخ وحفر الأنفاق"، بحسب الموقع.

في حين أن المرحلة الثالثة كان المقرر أن تشمل "بناء بنى تحتية واقتصاديّة واسعة، بما في ذلك ميناء بحري" في قطاع غزّة، في مقابل اختراق جدّي في ملف الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزّة.

معاودة الخطط العسكريّة

وكشف الموقع أن الاحتلال حدّث خططه لحرب كبيرة في قطاع غزّة، "بشكل يضمن له تحقيق أهداف إستراتيجيّة طموحة أكثر بدون دفع ثمن لا يمكن تحمّله"، وبحسب الموقع، سواءً فاز رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو أو رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، بيني غانتس، بالانتخابات المقبلة، فإن الأجهزة الأمنيّة ستوصي بالتحرك سريعًا قدر الإمكان حسب الخطط العملياتية الجديدة بهدف إيقاف "حرب الاستنزاف ضدّنا من قطاع غزّة".

ويرجّح الجيش الإسرائيلي، وفق الموقع، أنه "عاجلا أو آجلا سيطرأ حدث ما سيؤدي إلى تصعيد في القطاع، سيضطر خلاله الجيش الإسرائيلي إلى خوض عملية برية عاجلة في القطاع لإيقاف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، بسرعة، على البلدات الإسرائيليّة".

وقال الموقع أن هنالك احتمال أن يقود "حدث كهذا" إلى مواجهة شماليّ البلاد، "لذلك، من المفضّل أن يحدث ذلك في توقيت مريح لإسرائيل، وبدل أن تنجرّ هي إلى حرب، عليها أن تبادر وتعمل بشكل حازم وسريع".

توقيت العدوان

وافترض الموقع ألا يتم اتخاذ قرار كهذا قبل تشكيل الحكومة المقبلة في إسرائيل، وقبل أن يعلن الرئيس الأميركي عن خطته لتسوية القضيّة الفلسطينيّة، المعروفة باسم "صفقة القرن"، بالإضافة إلى تأجيل القرار إلى فترة ما بعد الأعياد اليهودية، ما يعني أن القرار سيكون مرجّحًا الصيف المقبل.

أما الأحداث التي من المقرّر أن تؤدّي إلى تصعيد، فهي: تصعيد خطير على حدود قطاع غزّة بمبادرة من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، غياب محمود عباس عن السلطة واشتعال معركة وراثته، أو اندلاع موجة إرهاب في الضفة الغربية أو انتفاضة من قبل الغزيين ضد حركة حماس".

ضابط إسرائيلي: الأجواء الأمنية في الضفة ملبدة بالغيوم

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

قال ضابط إسرائيلي سابق في جيش الاحتلال إن "الأجواء الأمنية في الضفة الغربية ملبدة بالغيوم، وقد يأتي حدث عابر واحد يشعل مواجهات ميدانية مع الجيش الإسرائيلي لا يسعى إليها محمود عباس، الذي ما زال يرفض تلقي أموال المقاصة، ما قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي للسلطة الفلسطينية، وإشعال الوضع الميداني".

وأضاف تال ليف–رام في مقاله بصحيفة معاريف، ترجمته "عربي٢١"، أنه "في ضوء سلسلة الهجمات المسلحة التي شهدتها الضفة الغربية مؤخرا، ومع قرب عدة تواريخ فلسطينية حساسة من الناحية الأمنية مثل يوم الأرض وشهر رمضان ويوم النكبة، فإن أوساط أجهزة الأمن الإسرائيلية تتوقع اندلاع تصعيد أمني كبير في الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية".

وأشار ليف–رام، محرر الشؤون العسكرية بالصحيفة، إلى أن "مثل هذا التقدير يصدر كل عام من هذا الوقت، ويتم أحيانا توقع سيناريوهات أكثر خطورة، لكنها لا تقع على الأرض، وحافظت الضفة الغربية على استقرار نسبي، لكن العام الجاري قد يشهد تغيرا جوهريا كفيلا بإشعال الوضع، وفقا لتقديرات أجهزة الأمن الإسرائيلية".

وأكد أن "أحد الأسباب الجوهرية على احتمال اندلاع العنف في الضفة الغربية، ما طرأ على موازنة السلطة الفلسطينية من اقتطاع بقيمة ٥٥% بفعل خصومات الحكومة الإسرائيلية، فالموازنة العامة للسلطة تصل قيمتها ١٧,٥ مليار شيكل، بينها ٨ مليارات أموال الضرائب التي ترسلها إسرائيل كل شهر لوزارة المالية الفلسطينية، لكن عباس قرر هذه المرة الذهاب حتى النهاية دون أخذ أموال الضرائب".

وأوضح أن ذلك يضاف إلى "وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، وتلكؤ الدول العربية في الإيفاء بمساعداتها الدورية للفلسطينيين، بجانب التقليص المفاجئ من الدول الأوروبية في المنح المالية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، كل ذلك قد يدفع أبو مازن لتصدير أزمته الداخلية بعيدا عن العنف؛ لأنه إن استمر الوضع المالي للسلطة بهذه الطريقة فلن يستطيع قيادتها حتى إشعار آخر".

وأكد أن "الوضع قد يؤثر على استمرار التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وجهود الأمن الفلسطيني لإحباط العمليات التي تخطط لها حماس في الضفة الغربية، صحيح أن عباس غير معني بمواجهة شاملة مع إسرائيل في هذه الآونة، لكن الوقود تنتشر رائحته في المكان، وأي حدث عابر كفيل بإشعاله على الفور".

وختم بالقول إن "عدم الاستقرار في الضفة الغربية ليس مصلحة إسرائيلية، لكن فترة الانتخابات ليست مناسبة لتقديم تنازلات للفلسطينيين فيما يتعلق بأموال الضرائب، والسؤال الأهم: من سيتوجع أولا، صحيح أن غزة تحتل منذ سنوات الخارطة السياسية والاهتمامات الأمنية، لكن في حال تصدع الاستقرار الأمني في الضفة الغربية، فإن الأضرار على إسرائيل ستكون بليغة وخطيرة، وستكون التحدي الأول والأخطر للحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستقام بعد الانتخابات القادمة".

وأوضح أن "ما يزيد من خطورة الوضع الأمني في الضفة الغربية أن العمليات انتقلت فيها من ظاهرة الهجمات الفردية بالسكاكين إلى استخدام الأسلحة النارية، ولعل الأسبوع الأخير شكل نموذجا للمخاوف الأمنية الإسرائيلية من الوضع في الضفة الغربية بعد سلسلة الإخفاقات الإسرائيلية التي رافقت العمليات الفلسطينية الماضية".

معاريف تزعم : إجراءات جديدة للرئيس عباس في غزة قد تشعل الحرب

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

كشفت صحيفة "معاريف العبرية"، النقاب عن إجراءات جديدة قد يتخذها الرئيس الفلسطيني ضد قطاع غزة، في إطار سياسته بتقويض حكم حماس في قطاع غزة.

وذكرت الصحيفة العبرية اليوم الأحد، أن هناك احتمالات كبيرة أن يقوم عباس، بتجميد تحويل الأموال إلى قطاع غزة قريباً.

ووفقاً لـ"معاريف"، لدى "إسرائيل" تخوفات جدية بأن يكون هناك أثر أمني عليها رداً على هذه الإجراءات، وأضافت أنه في حال تم تنفيذ هذه الخطوة فمن الممكن أن تشتعل الحرب على الجبهة الجنوبية.

نتنياهو الى واشنطن... الجولان على طاولة حواره مع ترامب

وكالة معا ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

يصل رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو اليوم الاحد الى العاصمة الامريكية واشنطن، وعلى رأس اولويات الزيارة لقاء الرئيس الامريكي دونالد ترامب، وقد يكون على رأس اولويات لقائهما الجولان السوري المحتل والاعتراف الامريكي بالسيادة الاسرائيلية عليه.

وغرّد نتنياهو صباحا على صفحته على "تويتر" (سأتحدث مع الرئيس ترامب عن الجولان وعن تصريحاته التاريخية. كما سأبحث معه الشأن السوري ومواصلة ممارسة الضغوط على إيران وتشديد العقوبات التي تم فرضها وسيتم فرضها والتعاون الأمني والاستخباراتي الغير مسبوق بيننا".

في حين وصفت صحيفة "يسرائيل هيوم"، اللقاء بين ترامب ونتنياهو بـ"قمة الجولان".

ذكرت صحيفة "هآرتس" أن موضوع الاستثمارات الصينيّة في إسرائيل سيكون حاضرًا في اللقاء بين نتنياهو وترامب، إذ أعرب أكثر من مسؤول أميركي، آخرهم وزير الخارجيّة، مايك بومبيو، وأبرزهم مستشار الأمن القومي، جون بولتون، عن قلق أميركي من العلاقات الصينية الإسرائيليّة التجارية والاقتصاديّة المتزايدة، خصوصًا في ميناء حيفا، الذي ترسو فيه، عادةً، قطع للبحرية الأميركيّة.

وكان ترامب قد صرح قبل ايام، إنه قد حان الوقت للولايات المتحدة للاعتراف الكامل بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، معتبرا أن ذلك مهم لأمن إسرائيل واستقرار المنطقة.

وكتب ترامب، في تغريدة عبر حسابه على تويتر، أنه "بعد ٥٢ سنة، حان الوقت للولايات المتحدة للاعتراف الكامل بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، التي تتسم بأهمية استراتيجية وأمنية بالغة الأهمية لدولة إسرائيل والاستقرار الإقليمي".

المرشد المحتمل لإيران.. دلائل على هوية الزعيم الشيعي القادم تكشفها هذه المدينة المقدسة

عربي بوست . ٢٠١٩/٣/٢٣

سلطت صحيفة The Washington Post الأمريكية الضوء على الترتيبات الخاصة بمعرفة هوية المرشد الإيراني القادم عقب رحيل علي خامنئي في ظل انتشار الكثير من الأخبار عن ترشيح عدد من الأسماء لخلافة المرشد الأعلى. وقالت الصحيفة الأمريكية إن المكتب المزدحم للشيخ علاء الدين الجزائري، القائم في ركن من أركان مبنى بالطوب اللبن في هذه المدينة المقدسة، يتناقض مع علاقاته بأحد الرعاة الأقوياء وهو المرشد الأعلى لإيران. أثاث المكتب قليل متناثر، والغرف خافتة الإضاءة. لكنَّ الجزائري مسؤول اتصالات مهم بمكتب آية الله علي خامنئي، الزعيم الإيراني، الذي يقول الجزائري إنه التقى به عدة مرات. ومع انتشار الشائعات بأنَّ خامنئي (٧٩ عاماً) يجهز لخليفته بعد ٣ عقود في السلطة، فإنَّ رجال دين مثل الجزائري، بسبب مقامه بجوار القلب الروحي للإسلام الشيعي، يحظى برؤية نادرة لهذه العملية الانتقالية المعروفة بسريتها.

المرشد المحتمل

ويقول الجزائري إنَّ المرشد الأعلى القادم لإيران قد لا يأتي من قائمة المرشحين الأكثر وضوحاً، والمتداولة حالياً بين المحللين والعالمين ببواطن الأمور. ويبني الجزائري تقييمه على الخبرة وعلى درجة من نفاذ البصيرة إلى المستقبل، بالنظر إلى قربه من الدائرة الداخلية لخامنئي. وقال الجزائري، الذي يرتدي عمامة سوداء تدل على مكانته بوصفه سليلاً مباشراً للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم): «لن تكشف هوية الشخص المختار، الذي سيحل محل خامنئي، حتى تنتهي العملية». ويعد الجزائري شخصية دينية بارزة في حركة النجباء، وهي ميليشيا تدعمها إيران في العراق، صنفتها الحكومة الأمريكية تنظيماً إرهابياً في الـ٥ من شهر مارس/آذار. وتذكر الجزائري عملية الخلافة العشوائية التي أعقبت وفاة المرشد الأعلى الأصلي لإيران، آية الله الخميني، عام ١٩٨٩، فقال وأمامه أكواب من عصير البرتقال الطازج والشاي قدمها مساعدوه الشباب: «لم يكن خامنئي نفسه في دائرة الضوء» قبل اختياره. في ذلك الوقت، رأى عدد أكبر من رجال الدين أنَّ خامنئي ضعيف، واستخفوا بمؤهلاته الدينية المتواضعة لتنصيب شخص أكثر خضوعاً. لكن منذ ذلك الوقت، فاق خامنئي منافسيه في المناورة والبقاء، معززاً من هيمنة إيران في المنطقة ومحافظاً على الجمهورية الإسلامية. ومن شأن هذا الانتقال القادم أن يعيد تشكيل إيران، الدولة الدينية الشيعية الوحيدة في العالم، وأن يغير من الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، حيث تمارس إيران نفوذها في أماكن مثل سوريا والعراق، بحسب الصحيفة الأمريكية. لكنَّ الأعمال الداخلية للنظام الداخلي الإيراني –المستندة إلى عقيدة شيعية محل خلاف تعرف باسم ولاية الفقيه– مشهورة

بالغموض. وقد أصبحت الجهود لتحديد الخطوات القادمة أشبه بلعبة تخمين في كل من العاصمة الإيرانية طهران، وفي النجف. وتشمل قائمة الأسماء المتداولة لخلافة المرشد الأعلى رئيس السلطة القضائية، ورئيس هيئة استشارية قوية، وابن خامنئي نفسه.

النجف لها اعتراضها

ويعارض رجال الدين في النجف، التي تعد المركز الأساسي للفكر الشيعي في العالم، إلى حد كبير فكرة وجود سلطة دينية وسياسية عليا ويعملون على نحو مستقل عن المؤسسة الدينية في إيران. لكنَّ هذه المدينة القديمة، حيث تحيط متاهة من الأزقة بالضريح الذهبي للإمام علي، تعد أيضاً محوراً للطلاب ورجال الدين الإيرانيين الذين يأتون ليُصقلوا علمهم، ويتخرجوا في حلقاتها الدراسية الشهيرة، وهذه الحركة تربط النجف عن كثب بجارتها القوية، بحسب الصحيفة الأمريكية. وقال الشيخ خالد البغدادي، أحد رجال الدين في النجف، مرتدياً عمامة بيضاء وعباءة بنية فضفاضة، بينما كان جالساً في مكتب، محاطاً من جميع الجهات برفوف كتب مثقلة بالنصوص: «خامنئي الآن قائد قوي للغاية». ويعد البغدادي من بين أولئك المشككين في الشرعية الدينية لمركز المرشد الأعلى، لكنه يعترف بأنَّ خامنئي استخدم هذا الدور بفعالية. وأوضح البغدادي، المقرب من آية الله علي السيستاني، أبرز رجال الدين في العراق ومنافس خامنئي: «يتضح من حجم المسيرات وعدد الأشخاص الذين يحضرون الصلوات في إيران أنَّ قيادته كانت ناجحة». لكن حتى مع تثبيت خامنئي سلطته –من خلال تعزيز الحلفاء وتمكين الحرس الثوري الإيراني، المكلف بحماية النظام الإسلامي– تواجه إيران فترة ملتبسة مع تعثر اقتصادها وتصاعد التوترات بينها وبين الولايات المتحدة. وداخلياً، أدى الفساد المستشري والتضخم المتزايد إلى إضعاف النمو الاقتصادي وإغضاب الإيرانيين العاديين. أما خارجياً، فتواجه إيران حملة ضغوط أمريكية تسعى إلى عزل الجمهورية الإسلامية بعد انسحاب إدارة ترامب، العام الماضي، من الصفقة النووية التي تفاوضت عليها إيران مع القوى العالمية، بحسب الصحيفة الأمريكية. ويقول الخبراء إنَّ عدم الاستقرار من شأنه أن يقوّض الانتقال السلس، وهذا أمر يزعج الكثير من الإيرانيين. وقال هادي (٣٩ عاماً) وهو مهندس في شركة إنشاءات في طهران يملكها الحرس الثوري، إنَّ «بعض الناس في إيران قلقون من حدوث فراغ في السلطة» بعد موت خامنئي. وطلب عدم استخدام اسمه الكامل ليتسنى له الحديث بحرية عن عملية الخلافة. وأضاف هادي أنه يعتقد أن المنافسات الكامنة ستظهر بين النخبة السياسية والعسكرية وأنهم سوف «يتقاتلون على السلطة» أثناء أي عملية تسليم.

كيف يتم انتقال السلطة؟

وفقاً للدستور الإيراني، فلو مات خامنئي أو فقد الأهلية، فسوف يشكّل مجلس قيادة ليقود البلاد لفترة مؤقتة. ويتولى مجلس منفصل، هو مجلس خبراء القيادة، تسمية الخليفة. وقد نفى مسؤولون إيرانيون شائعات تفيد بأنَّ خامنئي قد بدأ عملية لاختيار خليفة، بما في ذلك تقرير حديث في وسائل الإعلام الإيرانية قال إنه أمر مجلس خبراء القيادة بتعيين مرشح مناسب في غضون ثلاث سنوات. وكانت سياسة الخلافة في إيران قد انقلبت رأساً على عقب في شهر ديسمبر/كانون الأول عند موت المنافس الأكبر محمود الهاشمي الشاهرودي، بسبب

التعقيدات الناجمة عن ورم في المخ. وقال عماد الشرع، وهو طالب دين سابق وباحث في معهد صحافة الحرب والسلام في العراق، إنَّ الشاهرودي، الذي ولد وتلقى تعليمه في النجف «كان معروفاً بمعرفته الدينية العميقة». وقد فاق ورعه ورع خامنئي، بحسب الصحيفة الأمريكية. أما الآن، فيجري طرح عدد من الأسماء الأخرى. وتشمل هذه الأسماء إبراهيم رئيسي رئيس السلطة القضائية، وصادق لاريجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام القوي، وتشمل حتى نجل خامنئي، مجتبى حسيني خامنئي. وقال محسن كديور، رجل الدين السابق والمعارض السياسي الإيراني الذي يدرّس الدراسات الإسلامية بجامعة ديوك: «ينبغي أن يكون للزعيم القادم على الأقل خبرة في قيادة الفرع القضائي أو التنفيذي أو التشريعي». لكنَّ محللين يقولون إنه نظراً لأن المخاطر كبيرة للغاية، فمن المحتمل أن يجري تجاوز العملية الرسمية لصالح إجراء المزيد من المفاوضات السرية. ويقول الخبراء إنَّ الحرس الثوري على وجه الخصوص سوف يمارس نفوذاً قوياً على هذه العملية. وقال كديور: «سوف يعلن عن الشخص الذي يختاره خامنئي.. بعد حصول المرشح على موافقة قادة الحرس الثوري». ويقول كديور، متفقاً مع الجزائري في النجف، إنَّ اسم الخليفة «سوف يظل سراً لأطول فترة ممكنة».

هل يحق التظاهر في ظل الحصار؟

منير شفيق ـ تي آر تي عربي ـ ٢٠١٩/٣/٢٢

عندما اندلعت تظاهرات في قطاع غزة تحت شعار "بدنا نعيش"، وقوبلت بتفريقها بالقوة، تعالت الصيحات حول الحق في التظاهر السلمي. وعدّت الإجراءات التي استُخدمت في تفريقها في خانة القمع والبطش وانتهاك حقوق الإنسان وحرية الرأي وصولاً إلى الإدانة، وما شئت بعدها من تجريم ومحاسبة.

على أن الذين أخذوا هذا الموقف يقرّون بأنهم مع المقاومة في قطاع غزة، وضد الحصار، وما أُنزل من عقوبات. وما دام هذا موقفهم فإن من حقهم إدانة المساس بحق التظاهر السلمي الذي يُعدّ في نظرهم، كما مارسوا، حقاً أعلى من أي حق ومن أي اعتبار.

ولكن ماذا تعني المقاومة وماذا يعني الحصار وأين حقهما؟ إن الواقع القائم في قطاع غزة يتجسد في مئات الكيلومترات من الأنفاق استعداداً لحرب قد تقع في أية لحظة، ويتجسد في سلاح صاروخي بالآلاف أو أكثر، وبعشرات الآلاف من المقاتلين تحت السلاح وعلى أهبة القتال. الأمر الذي يعني، بلا مواربة، أن قطاع غزة في حالة حرب، وفعلاً خاض ثلاث حروب، وتعرض لعشرات أو مئات الغارات خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، وما زال.

ولأن قطاع غزة في حالة حرب مع العدو الصهيوني، بل في حرب عملياً، وتحت حصار خانق طيلة الاثنتي عشرة سنة الماضية، وزاد تفاقماً خلال الأشهر الأخيرة حين أنزلت سلطة رام الله سلسلة من العقوبات زادته جوعاً وزادت أضعافاً من ضائقته المعيشية والاقتصادية والسياسية والنفسية. وهذا يعني أن قطاع غزة في حالة حرب. بل يواجه حرباً عملياً. ولا ضرورة للتذكير بأن الحصار حرب، وقطع الأرزاق مثل قطع الأعناق.

الذين اتخذوا ذلك الموقف من تظاهرات "بدنا نعيش" ومن إدانة التصدي لها، من حيث المبدأ، وليس بسبب الإفراط في استعمال القوة. لأن جوهر الموقف هو عدُّ التظاهر في حالة قطاع غزة حقاً مشروعاً، وأي اعتراض عليه مرفوضاً (كذلك سيعترضون على هذه المقالة)، وأي تعرُّض لتفريقه أو منعه ولو بالورود والقبلات يُعدّ انتهاكاً للحق المقدس في التظاهر في المطلق، وفي كل الحالات، وانتهاكاً لحق إبداء الرأي، ولحقوق الإنسان.

ولكن السؤال لكل هؤلاء الذين اتخذوا هذا الموقف: قولوا لنا حالة واحدة عرفها التاريخ سَمح فيها حزب من الأحزاب المسؤولة، أو دولة من الدول حين يكون الوضع في حالة حرب حامية وفي حالة حصار، بأن يمارَس حق التظاهر وتحت شعار "بدنا نعيش". ماذا كان سيفعل ستالين لو قامت تظاهرة، في ستالينغراد أو لينينغراد وهما في حالة الحرب والحصار، وراحت تطالب السلطة المقاتلة "بدنا نعيش"؟.

لا تقولوا هذا ستالين لا يصلح مثلاً جيداً، لو كان لينين أو ماوتسي تونغ أو هوتشي في الموقف ذاته، ماذا كانوا سيفعلون؟ أو هل كان من الممكن عدُّ التظاهر في مثل هذه الحالة حقاً مشروعاً وفوق كل الحقوق؟ كل اليساريين يعرفون الجواب عن هذا السؤال، أو عن هذين السؤالين: ماذا كانوا سيفعلون؟ وهل كانوا سيرون التظاهر حقاً مشروعاً فوق كل حق؟.

طبعاً تلك الأمثلة ليست حجة جامعة مانعة لأنها تخص اليسار. حسناً، يمكن توجيه السؤال، أو السؤالين، للسيد تشرشل عندما كانت بريطانيا محاصرة والطائرات تقصف لندن، والحرب مستعرة، ثم قامت تظاهرة في لندن ترفع شعار "بدنا نعيش"، ماذا كان سيفعل بها؟ والأهم هل كان سيراها حقاً مشروعاً فوق وحدة الصف وحق الصمود وفوق الحرب نفسها؟.

وفي الإسلام تصوروا كيف سيكون الموقف في حصار المدينة، وهي في حالة الحرب، وكان المسلم يضع الحجر على معدته ليخفف من جوعه، ثم قامت تظاهرة شعارها: "بدنا نعيش"؟.

بكلمة: إن هذا الموقف الذي لا يعدّ التظاهر في حالة الحصار وحالة الحرب، خصوصاً، إذا كان العدو متفوقاً وأمامك مهمة الصمود، حقاً مشروعاً فوق كل حق، لن تجد حالة واحدة تسوغه أو تدافع عنه، عدا في الحالة الفلسطينية المستباحة من كثيرين داخلها ومن حولها. فالبعض وصلوا إلى حد عدِّ الخيانة وجهة نظر، والبعض حتى إلى حد رأى فيه التنسيق الأمني مع العدو مقدساً، وكثيرون وصلوا إلى حد وصف تغليب الصراع الداخلي على الصراع مع العدو كثورية وحق فوق كل الحقوق.

وبالمناسبة، إن كاتب هذه السطور، سُئل سابقاً عن التظاهر في رام الله، فنَصح أن تتجه ضد العدو الصهيوني، وليس ضد سلطة رام الله على الرغم من أنها ليست تحت حصار وليست في حالة حرب مع العدو الصهيوني، بل هي في حالة تنسيق أمني معه؟ ولها يد في إرشاد العدو على مخابئ مقاومين مطلوبين، كما حدث في حالات، مثلاً باسل الأعرج وأخيراً الشاب عمر أبو ليلى. أما السبب في ذلك فيبدأ بعدم تغليب الصراع الداخلي مهما يكن حاداً على الصراع مع العدو.

أما السبب الثاني فيرجع إلى فهم الشعب الفلسطيني ومكوناته العائلية والعشائرية والاجتماعية. وهذا من دروس الثورة الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٣٨ حين انقسمت القرى إلى قيس ويمن بسبب الصراع الدموي الداخلي.

وعوْداً إلى موضوعنا فإن جواباً سيبرز حالاً ليقول: تريدون تكميم الأفواه بحجة المقاومة والحصار. وهذا يذكّر بما نال خليل الوزير "أبو جهاد" من تجريح حين رفع في الانتفاضة الأولى شعار: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". وقد تعرّض الشعار للهزء ممن لا يريدون المعركة أصلاً.

إن القول بعدم التظاهر في قطاع غزة بسبب الحصار والحرب والحرص على المقاومة ومسيرات العودة لا يعني تكميم الأفواه، وإنما هنالك وسائل للتعبير عن أية ظلامة أو ظلم أو عن أي حق هضم أو عن أي خلافية غير التظاهر، وإن كان سلمياً. لأن ما من أحد يعرف إلى أين يقف هذا التظاهر أو إلى أين ينتهي ولا كيف يُستغل. وهو من جهة أخرى، مدعاة للصدام لا محالة. وقد أثبتت التجربة العملية ذلك في قطاع غزة المحاصر، والذي في حالة حرب، وزاد حالة الانقسام الداخلي.

وقد أثبتت ذلك أيضاً التجارب العالمية في حالة الحرب. ولا يستثنى إلا الدول العظمى عندما تخوض حرباً خارج بلادها عبر المحيطات فقد تسمح بتظاهرة داخلية محدودة وصغيرة. ولكن في حالة البلد المحاصر، وفي حالة حرب، فلن تجد مثلاً يعزز دعم التظاهر وعدَّه حقاً لا يُمس. هذا إذا لم تجد مواجهة له إن حصل يشيب الولدان

من هولها. طبعاً هذا لا يعني تسويغاً لاستخدام القوة بأكثر من حدها الأدنى، مع أولوية في الوضع الفلسطيني للدعوة للحوار والجنوح إلى العدل والتوافق والوحدة الوطنية.

فالمطلوب في الحالة الغزاوية تجنب التظاهر من جهة، وتجنب العنف من جهة أخرى، والعودة إلى الحوار، والوصول إلى التشارك في إدارة القطاع، وتعزيز الوحدة الوطنية للحفاظ على المقاومة واستمرارية مسيرات العودة الكبرى.

"حماس" بين إنجازاتٍ وإخفاقات قمعية

رندة حيدر . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢٤

ألقى القمع الوحشي الذي مارسته الأجهزة الأمنية التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لحراك الاحتجاج الشعبي (بدنا نعيش) في قطاع غزة، ظلالاً قاتمة على الذكرى الأولى لمسيرات العودة التي تنهي في شهر مارس/ آذار الجاري عامها الأول. فقد أجمعت تقارير إسرائيلية على أنّ "حماس" نجحت في تحقيق إنجازات عسكرية وسياسية. وجاء في دراسة نشرها معهد دراسات الأمن القومي قبل أيام، أن الإنجاز العسكري الأساسي الذي حققته "حماس" نجح في فرض قواعد جديدة للمواجهات مع إسرائيل، من دون التسبب بالانزلاق إلى عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق ضد قطاع غزة، وأنها طبقت على طريقتها عقيدة "معركة بين الحروب" التي يطبقها الجيش الإسرائيلي لمواجهة التمركز العسكري الإيراني في سورية، وهذا دليل آخر على المعرفة العميقة للحركة بأسلوب التفكير الإسرائيلي.

ورأى العقيد في الاحتياط ديفيد حاخام، أن "حماس" نجحت في أن تفرض على الجيش الإسرائيلي "حرب استنزاف"، في المزاوجة بين التوجه البراغماتي عبر المشاركة في مفاوضات التهدئة التي تقوم بها مصر، والتهديد العسكري من خلال إطلاق الصواريخ على إسرائيل من حين إلى آخر، مثل الصاروخ الذي أطلق في اتجاه تل أبيب، وقالت "حماس" إنه أطلق خطأً. وفي رأي أكثر من خبير إسرائيلي، فإن الإطلاق المتقطع للصواريخ من غزة على إسرائيل دليل على تآكل الردع الإسرائيلي ضد "حماس"، وعلى استنفاد الوسائل العسكرية التي اعتمدتها إسرائيل حتى الآن في مواجهة استفزازات الحركة الإسلامية. ومن الواضح أن الأخيرة تستغل عدم رغبة إسرائيل في تصعيد أمني واسع قبل الانتخابات الإسرائيلية، للضغط عليها من خلال إطلاق الصواريخ من حين إلى آخر، وإجبارها على الاستجابة لمطالبها برفع الحصار عن غزة.

بالإضافة إلى الإنجازات العسكرية والعملانية، نجحت "حماس" في التقديرات الإسرائيلية، من خلال المسيرات الشعبية السلمية الحاشدة التي تجري في كل يوم جمعة، وسقوط العدد الكبير من الشهداء الفلسطينيين العزّل (أكثر من ٢٥٠ شهيداً وآلاف الجرحى الذين يعاني أغلبيتهم من إعاقة دائمة)، في إعادة طرح المشكلة الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي، وفي جذب انتباه الإعلام الغربي إلى معاناة الغزيين. كما نجحت في المحافظة، إلى حد ما، على الطابع السلمي واللاعنفي لهذه المسيرات، على الرغم من التضخيم الإسرائيلي لإطلاق بالونات وطائرات ورقية حارقة على المستوطنات القريبة من السياج.

إنجاز سياسي آخر تحقق عبر الوساطة المصرية، هو إجبار إسرائيل على تقديم تسهيلاتٍ لأهالي غزة، سواء بالسماح بعبور الشاحنات المحملة بالموادّ الغذائية والأدوية وغيرها، أو بتسهيل دخول أموال المساعدة المالية القطرية إلى غزة، والبحث في توسيع المساحة المسموح بها لأهالي غزة بالصيد البحري. وثمة إنجاز سياسي آخر تعزوه "حماس" إلى نفسها، هو استقالة وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، احتجاجاً على ضعف

سياسة بنيامين نتنياهو في الرد على "حماس"، واضطراره إلى تقديم موعد الانتخابات العامة للكنيست إلى مطلع الشهر المقبل (إبريل/ نيسان).

تنطوي هذه الإنجازات أيضاً على مسائل أخرى أكثر تعقيداً على المديين القريب والبعيد، على مستقبل حركة حماس في غزة، فالمفاوضات غير المباشرة التي تجريها الحركة مع إسرائيل عبر مصر، هي من جهة بمثابة اعتراف إسرائيلي غير مباشر بسلطة "حماس" في غزة، مع كل ما يستتبع ذلك من قيودٍ لا بد أن تفرضها تل أبيب على "حماس" في مقابل كل خطوة تقوم بها، للتخفيف من الضائقة المعيشية الخانقة التي يعانيها الغزّيون. ولكن من جهة ثانية، يمكن مع مرور الوقت أن تتحول هذه المساعي التي تبذلها مصر للتوصل إلى التهدئة في غزة إلى آلياتٍ للسيطرة والتحكم الإسرائيليَّين بقرارات الحركة، وتوجهاتها المستقبلية، وأن توظف في خدمة الهدف الإسرائيلي المركزي، أي تجريد الذراع العسكرية لحركة حماس من سلاحها.

المفارقة الكبرى أن الاستياء الشعبي الفلسطيني العارم من أسلوب القمع الوحشي الذي استخدمته "حماس" لقمع تحرّك الشباب (بدنا نعيش) يخدم نظرياً هدفاً لطالما تحدثت عنه إسرائيل، ومن أجله فرضت الحصار على القطاع، والمقصود زعزعة حكم "حماس"، وتقويض شرعيتها من خلال تحريض القواعد الشعبية ضدها، على طريق إسقاط حكمها. وبدلاً من أن يثير ما حدث في غزة ارتياح إسرائيل، فإنه أثار قلقاً لدى أجهزتها الأمنية من احتمال حدوث تطوراتٍ دراماتيكيةٍ، تؤدي إلى فقدان الحركة سيطرتها على الوضع، وأن تفلت الأمور من عقالها، بالإضافة إلى الخوف من أن تؤدي التحركات الشعبية إلى لجوء "حماس" إلى تصعيد أمني واسع النطاق ضد إسرائيل، في محاولة للهرب إلى الأمام، وتحويل الغضب الشعبي ضد إسرائيل.

ما يدعو إلى الأسف أن الشباب الغزي الذي شكل نبض مسيرات العودة، وقدم تضحيات كثيرة، كان عرضةً، الأسبوع الماضي، لأبشع عملية قمع وعقاب جماعي، سرعان ما تحولت إلى مواجهة وتراشق إعلامي، وتبادل اتهامات بين السلطة الفلسطينية التي سعت إلى توظيف ما يحدث في صراعها مع الحركة، وقيادة "حماس" التي اتهمت السلطة بأنها المحرّك لهذه التحرّكات الشعبية الاحتجاجية ضدها.

من المؤلم أن تتصرف "حماس" في مواجهة تحرّك "بدنا نعيش" تماماً مثلما تتصرّف الأنظمة العربية القمعية. هكذا تصرّف نظام الأسد، في بداية التظاهرات الاحتجاجية السلمية في سورية. وبهذه الطريقة، أحبط المسؤولون في لبنان حركات المجتمع المدني الاحتجاجية، مثل حركة "طلعت ريحتكم" و"بدنا نحاسب" لمحاربة الفساد، وعجز الدولة اللبنانية في معالجة أزمات معيشية كبرى، من خلال تسلل "البلطجية" إلى صفوف المحتجين، وتحويل تحرّكهم إلى أعمال عنف وشغب وتشويه صورة تحرّكهم، وإدخاله في متاهات الانقسامات المذهبية والطائفية.

«خرائب أوسلو» و«مصائب» الانقسام

علي جرادات ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٣/٢٤

تعيش الحالة الفلسطينية، وضعية من الالتباس والتيه الوطني، فبعد عقود من خرائب مسار «أوسلو» العبثي، ومصائب الانقسام المدمِّر، بات الشعب الفلسطيني، عموماً، وفي الأرض المحتلة، تحديداً، في معادلة لا تستوي على ساقها. ففي رحم اختزالات «أوسلو» لخارطة الوطن والشعب والحقوق والرواية الوطنية، نشأت انقسامات وانقسامات، أخطرها انقسام «السلطة الفلسطينية» بين حركتيْ «فتح» و«حماس» عام ٢٠٠٧، الأمر الذي زاد الأمور سوءاً على سوء، حيث بات الحزبي الفئوي فوق الوطني، وحلَّ العمل العفوي والفردي والمبعثر محل العمل الواعي الجماعي المنظم والموحَّد. أما النتيجة العامة فحالة غير مسبوقة، في أقله منذ سنوات ما بعد النكبة، من التهتك والتفسخ والانحلال في القيم الوطنية والنضالية للنخب القيادية لشعب مكافح، يعيش مرحلة تحرر وطني لم تُنجز مهامها بعد، ناهيك عن حالة التفكك والتشرذم والترهل التي أصابت الحركة الوطنية، فصائلَ ومؤسسات ومرجعيات وطنية عامة.

ولو شئنا الانتقال من التوصيف العام إلى التجليات الملموسة لهذه الحالة الوطنية البائسة لقلنا:

أولاً، كيف يستقيم أمر استمرار التنسق الأمني وملاحقة واعتقال المقاومين في الضفة الغربية، في نفس الوقت الذي يجترح فيه شبان في مقتبل العمر، هم جيل جديد، لا أشجع، ولا أجسر، بطولات فردية تتاخم، بلا مبالغة، الاستثنائي والملحمي، وربما الأسطوري، وما العملية الفدائية الأخيرة التي نفذها، في الأسبوع الماضي، الشهيد البطل عمر أبوليلى غير دليل جديد على كيف سيكون عليه حال مقاومة الاحتلال في الضفة، لو أن هؤلاء الشبان وجدوا بيئة تنظيمية وأمنية داعمة، وحالة قيادية حاضنة، وفي أدناه، لو أن أجهزة أمن «السلطة» كفت عن ملاحقتهم واعتقالهم، فيما جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية تقتل وتجرح وتغتال وتهدم البيوت، وتنفذ عمليات الاقتحام، وتشن الحملات الاعتقالية بصورة يومية، وفي جميع مدن وقرى ومخيمات الضفة، وقلبها القدس. أما ذريعة القمع الذي تمارسه «السلطة» هنا، في الضفة، فقطع الطريق على محاولات «حماس» لنشر الفوضى، و«تخريب المشروع الوطني»، فيما يعلمُ الجميع أن هؤلاء الشبان لا ينتمون، بالمعنى الرسمي، لأي من الفصائل، بل وبينهم محسوبون على حزب «السلطة»، «فتح»، وغيرها من الفصائل الوطنية.

ثانياً، كيف يستقيم أمر أن تتغوّل أجهزة أمن «سلطة» «حماس»، سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، لدرجة أن تقمع، بصورة وحشية، حراكاً شعبياً يتصدره شباب وفتية، ذكوراً وإناثاً، أثقلت كاهلهم مظاهر الفقر والعوز والبطالة وانعدام فرص العمل وأشكال من الجباية والضرائب لدرجة أن يصبح المطلب الناظم لهذا الحراك: «بدنا نعيش»، ذلك جنباً إلى جنب مع ما يرتكبه جيش الاحتلال، في كل يوم جمعة، من مجازر ومذابح، بحق المشاركين في «مسيرات العودة وكسر الحصار». أما ذريعة «سلطة» «حماس»، فقطع الطريق على محاولات أجهزة أمن «السلطة» في رام الله لنشر حالة من الفوضى والفلتان في قطاع غزة، وكأن الشعب الفلسطيني لا يتحرك، بالمعنيين الوطني والمطلبي، إلا بقرار من «فتح» أو من «حماس»، أو كأن الشعب الفلسطيني لا يكون

وطنياً ومقاوماً إلا إذا كان مقموعاً وجائعاً، أو كأن عليه أن ينحاز إلى أحد طرفيْ هذا الانقسام المدمر، «فتح» و«حماس»، وأن يغرق معهما في مستنقع الاتهامات ووصلات الردح والتخوين المتبادلة.

ثالثاً، كيف يستقيم أمر هذه الوضعية بشقيها: في الضفة والقطاع، مع ما تتعرض له القدس والمقدسات من عمليات تهويد مسعورة ومتصاعدة، وما تتعرض له الأرض من زحف استيطاني متسارع غير مسبوق، وما يتعرض له الأسرى والأسيرات من هجمة مسعورة تستهدف إلغاء ما انتزعوه من إنجازات ممهورة بالدم والجوع على مدار عقود من الزمن، وكل ذلك في إطار محاولة احتلالية «إسرائيلية»- أمريكية جديدة لتصفية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وبالمعنى الوجودي للكلمة، محاولة عنوانها «صفقة القرن»، ومحركها ما يُسمى «قانون أساس القومية» ل«إسرائيل» اليهودية.

ولو شئنا الإيجاز لقلنا: إن الشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات، إنما يواجه، عدا جرائم وارتكابات واستباحات الاحتلال الشاملة، النتائج الكارثية لخرائب عقدين ونصف العقد من مسار «أوسلو» الفاشل والعبثي، ولمصائب ١٢ عاماً من الانقسام الداخلي المدمِّر. تلك هي الحقيقة التي لم تعد خافية على الحالة الشعبية التي تغلي كبركان. ومقبلة، تقدم الأمر أو تأخر، على الانفجار، وما الأعمال الفدائية البطولية في الضفة، وقلبها القدس، و«مسيرات العودة وكسر الحصار» في قطاع غزة سوى المقدمات لهذا الانفجار القادم.

مسيرات العودة... من فكرة شبابية إلى هيئة فصائلية

ثابت العمور . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٣/٢٣

بدأت مسيرات العودة كدعوة شبابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي في قطاع غزة في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨، وجاءت الدعوة تحت شعار "مسيرة العودة الكبرى"، بدأ الناس بالتفاعل معها والتقاطها كرافعة نضالية للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها قطاع غزة، ثم تشكلت ما عرفت بـ"اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى" من شخصيات وطنية مستقلة ومنظمات المجتمع المدني.

تحولت الفكرة إلى دعوة والدعوة لاعتصام اللاجئين رجالا ونساء وأطفالا في أقرب نقاط للسياج الشرقي لقطاع غزة، وحدد ٣٠ مارس/ آذار كنقطة انطلاق على طول السياج الشرقي للقطاع أو ما يعرف بخط الهدنة، وكان الحراك يستهدف تجاوز خط الهدنة وعودة اللاجئين بشكل فعلي إلى ديارهم التي هُجروا منها، بشكل سلمي وتحت راية العلم الفلسطيني.

من اللجنة التنسيقية إلى الهيئة الوطنية

في ١٥ مارس ٢٠١٨، صدرت وثيقة عرفت بوثيقة المبادئ العامة لمسيرة العودة الكبرى، ونصت الوثيقة على أن "المسيرة حالة جماهيرية لا مركزية، تتطلع إلى مشاركة كافة القوى فيها مع مراعاة الطابع الشعبي.. وألا تتخذ صبغةً فصائليةً ولا علاقة لها بالأجندة السياسية لأي جهة ولا ترفع أي شعار سوى شعار العودة".

بعد يومين فقط من إصدار الوثيقة، وبتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٨، انضمت الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة إلى المسيرة؛ وأُعلن عن مسمى هيكل جديد هو "الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار". وأظهرت هذه التسمية التي تبنتها الفصائل وجود مطالب خاصة بقطاع غزة، لا تتشارك فيها مناطق اللجوء الأخرى، وأصبحت "مسيرات العودة وكسر الحصار".

في ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٩ حذرت الفصائل الفلسطينية، في بيان لها، من انفجار وشيك بفعل اشتداد الحصار، محملة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تبعات أي اعتداء ينفذه بحق المشاركين في مسيرات العودة الأسبوعية. وقالت في بيانها، إنها لن تسمح باستمرار تغول الاحتلال على المشاركين السلميين في مسيرات العودة، مؤكدة أن كل المؤشرات الراهنة تشير "إلى إنذارات تحمل الضوء الأحمر لانفجار قادم بسبب اشتداد الحصار، ولن نقبل أن يموت شعبنا جوعاً وقهراً". وشددت الفصائل على أن "استمرار تنصل الاحتلال من التفاهمات يستوجب زيادة في الضغط من الوسطاء العرب والدوليين على الاحتلال لإلزامه بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه".

صدر هذا البيان بعد عام إلا قليلا من مسيرات العودة، وبمراجعة مقاصده، يتبين أن مسيرات العودة باتت تشغل حيزا كبيرا في فكر وممارسة الفصائل الفلسطينية، أي أنها – الفصائل – اقتربت منها حد التبني والتوظيف، وقد كان الأصل في المسيرات أنها مسيرات شعبية سلمية، والفصائل الأصل فيها أن لها أجنحة عسكرية تتبنى المقاومة المسلحة. اقتراب الفصائل من مسيرات العودة اقتراب محمود إذا كان محدودا، لكن تحول الأمر من

مسيرات شعبية سلمية إلى تبني الفصائل لكامل التفاصيل والفعاليات والحيثيات يعني أنه بات للمسيرات رأس وباتت لها هياكل وباتت لها لجنة وطنية فصائلية، والأصل أنها كانت فكرة نضال شبابية تقع ما بين الانتفاضة الشعبية والمسيرة السلمية، عمادها الشباب دون هياكل ستفضي لاحقا إلى تهدئة ومباحثات ووساطات ووفود وزيارات.

مأسسة مسيرات العودة

مسيرات العودة ليست فعلاً منفصلاً عن نضال الشعب الفلسطيني الممتد على مدار سبعة عقود، لكن الملاحظ أنه كلما اقترب هذا النضال من الأبعاد والأشكال الرسمية والهياكل واللجان كلما أعيدت صياغة أهدافه ومساراته وتبعاته ونتائجه. حدث الأمر وتكرر منذ الانتفاضة الكبرى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، وامتد إلى الانتفاضة الشعبية الأولى في العام ١٩٨٧ والتي بدأت انتفاضة شعبية عفوية بالحجارة حتى التقطتها منظمة التحرير وأصبحت للانتفاضة قيادة وطنية موحدة تُصدر البيانات وتضبط الحيثيات. وانتهت انتفاضة الحجارة بتوقيع اتفاق سلام، لم يكن أطفال الحجارة عندما خرجوا في الشوارع والمخيمات يعلمون أن توظيفا سياسيا ما قد يصل إلى هذا الإخراج وأن تضحياتهم ستنتهي باتفاق سلام معطل.

تكرر الأمر مرة أخرى في انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠ عندما بدأت كهبّة شعبية ردا على تدنيس أرييل شارون للمسجد الأقصى، كانت هبة لو تركت لاستمرت، لكن اقتراب السلطة منها من أجل تحسين ظروف التفاوض، وتبني الفصائل لها أفضى بها إلى أن تنتهي دون أن تسجل أي إنجازات، وتواصلت عمليات التهويد حتى أصبحت القدس عاصمة لإسرائيل بقرار أميركي غير مسبوق. والآن الأمر ذاته يتكرر مع مسيرات العودة.

من الهدف الاستراتيجي إلى أهداف تكتيكية

عندما انطلقت "مسيرات العودة الكبرى" قبل أن تصبح مسيرات العودة وكسر الحصار، أعلنت اللجنة التنسيقية لمسيرة العودة الكبرى، قبل أن تتلاشى هذه الأخرى وتصبح الهيئة الوطنية العليا، أن "رؤية المسيرة تتمثل في الفعاليات الشعبية المتدحرجة والتي تهدف للتصدي للاحتلال الإسرائيلي وتكسر الهالة الأمنية التي حاول فرضها ومنعه من الاقتراب من الحدود المصطنعة بين قطاع غزة وأراضينا التاريخية المحتلة". وأشارت إلى أن "ذلك يتزامن مع تحرك سياسي واسع إقليمي ودولي بمشاركة الأفراد والمؤسسات والهيئات الفلسطينية والداعمة لها"، مؤكدة أن "التخييم لفترة زمنية محددة على طول الحدود، لإرسال رسالة شعبنا للمجتمع الدولي وللمحاصرين للقطاع".

وذكرت "اللجنة" حينها أنه "سيجري خلال تلك الفترة الإعداد لمسيرة مليونية من غزة والضفة الغربية المحتلة والشتات والداخل المحتل، بشكل متزامن يتفق على موعدها ويحضر لها بشكل محكم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة". وأشارت إلى أنها قررت أن يكون موعد التحرك الوطني هو ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨ كبداية للحراك، واعتبار ذكرى نكبة فلسطين ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨ محطة أخرى للتحركات الجماهيرية.

كانت الرسالة الرئيسية لمسيرة العودة النضال لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل بعودة اللاجئين انطلاقا من القرار الأممي ١٩٤، والتصدي لاستهداف اللاجئين عقب وقف دعم الأونروا، وإفشال كل مخططات التوطين التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وفي القلب منها ما يعرف بصفقة القرن.

لاحقا تراجعت المطالب وتلاشت الأهداف الكبرى وبات تحسين الحالة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية لسكان قطاع غزة هو المحرك المركزي لمسيرات العودة وكسر الحصار. وبعدما كانت المسيرات محل إجماع وطني شعبي فلسطيني باتت محل جدل ونقاش وتساؤلات عن جدواها. وبعدما كانت تستهدف تحريك ومشاركة كافة اللاجئين أينما وجدوا اقتصرت فعالياتها على قطاع غزة فقط. وباتت مسيرات العودة محل ضغط عربي رسمي؛ وكان محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، يوسي ميلمان، قد قال "إن هناك جهودا دبلوماسية عربية للضغط على قيادة حركة حماس من أجل وقف مسيرات العودة في قطاع غزة"، مشيرا إلى جهود عربية دبلوماسية تنشط وراء الكواليس، خاصة من قبل مصر والسعودية، للضغط على حماس من أجل وقف المسيرات، مقابل فتح معبر رفح في الاتجاهين. وقد حدث وبات المعبر مفتوحاً في اتجاهين بعدما كان لا يفتح في العام إلا أيام معدودات.

نضال في بيئة منقسمة

لم تكن مسيرات العودة بمنأى عن الانقسام الفلسطيني وربما قدرها أنها حالة نضالية فلسطينية تبلورت وسط حالة انقسام متمدد، وربما يؤخذ عليها أنها قدمت مواجهة الاحتلال والتصدي له وعودة اللاجئين على مطلب مهم ومركزي وهو الذهاب للوحدة الوطنية، وقد حدث أن أصبحت مسيرات العودة جزءا من تفاصيل الانقسام والتراشق الإعلامي بين فتح وحماس بدل أن تكون حالة نضالية يمكن أن تُقرب وجهات النظر وتفضي للانتقال من الانقسام إلى الوحدة، خاصة أنه طوال مسيرة النضال والثورة الفلسطينية لم يكن هناك خلاف أو اختلاف على مواجهة الاحتلال والتصدي لممارساته. هذا لم يحدث، ما حدث هو العكس تماما. ويحضرني هنا سيناريو مفاده: ماذا لو كانت مسيرات العودة في بيئة فلسطينية موحدة وداعمة؟

في مارس/ آذار ٢٠١٨، وبالتزامن مع بدء مسيرات العودة، أقدمت السلطة على حدث مهم للغاية، وربما نتيجة سوء تقدير، إذ رفعت السلطة حدة إجراءاتها المالية ضد غزة، والتي بدأتها في إبريل/ نيسان ٢٠١٧، ووصف الرئيس محمود عباس – في مستهل اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي بالمناسبة تتكون من غالبية الفصائل الفلسطينية باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي – الإجراءات التي وصفتها حركة حماس بالعقابية، بأنها تهدف لحماية المشروع الوطني، وقال "بصفتي رئيسًا للشعب الفلسطيني، وتحملت ما تحملت في طريق المصالحة مع حماس، قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والمالية والقانونية من أجل المحافظة على المشروع الوطني". يذكر أن الرئيس محمود عباس كان قد أكد في ٢٠١٨/٣/٣٠ وفي جلسة للمجلس الوطني، على المقاومة السلمية، ووصف ما يدور بغزة قائلًا: "ربما هي الطرق الوحيدة في مقاومة الاحتلال، لكن لا نريد إصابات ولنحمي أطفالنا على السياج الحدودي". لم يتطرق الرئيس عباس لكيفية حماية الأطفال على السياج!

لقد أصبحت مسيرات العودة حاضرة في الخطابات الرسمية للسلطة وللفصائل. وكان إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، قد توعد الاحتلال بالاستعداد لطوفان بشري في ذكرى النكبة. وتذهب بعض الروايات التي تتعرض لمسيرات العودة إلى القول إنه أمام الأوضاع الاقتصادية الصعبة، سعت حركة حماس إلى توجيه "الانفجار المحتمل" في غزة باتجاه الاحتلال من خلال مسيرات العودة، وهو ما حذر منه عدد من قادتها.

جدلية النضال السلمي والمقاومة المسلحة

لم يكن تبني مسيرات العودة مقتصراً على الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي، لكن باتت الأجنحة العسكرية للفصائل أيضا في العمق من المشهد، ففي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، أعلنت غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، أنها تجري حالياً مشاورات متواصلة ودائمة للرد على استهداف الاحتلال للمتظاهرين السلميين في جمعة "الوفاء لأبطال المقاومة"، ضمن مسيرات العودة، التي أدت لاستشهاد ٤ مواطنين برصاص الاحتلال. وقالت الغرفة، التي تضم الأذرع العسكرية لمختلف الفصائل الفلسطينية، في بيان مقتضب، إن "الغرفة سيكون لها موقف واضح لتحديد سياساتها وقواعد عملها تجاه عنجهية الاحتلال وجرائمه ضد أبناء الشعب الفلسطيني في مسيرات العودة". لاحقا سيصبح رد الفصائل أو عدمه محل جدل ونقاش بين الناس؛ لقد أصبح الجدل أنه إذا ردت الأجنحة العسكرية على استهداف الاحتلال ووقوع شهداء ومصابين بأنها تبرر للحرب على غزة، وإذا كظمت غيظها وأعادت قراءة المعطيات والتبعات بأنها تغض الطرف على جرائم الاحتلال. سيصل الأمر حد اتهام من يقوم بالرد من الأجنحة العسكرية على استهداف المتظاهرين بأنه خارج عن الصف الوطني!

تعرضت مسيرات العودة لعملية تحول متعددة الأبعاد، فقد بدأت كفكرة شبابية نضالية سلمية تؤمن بالنضال السلمي وتتبناه، لكن التحاق الفصائل بها للحد الذي أصبحت فيه عناوين ومكونات مسيرة العودة هم قيادات الفصائل الفلسطينية، أفضى لحالة من الجمع بين نقيضين، الأول النضال السلمي الذي اعتمدته مسيرات العودة، والثاني المقاومة المسلحة (الحل العسكري)، وهو المنهج الذي تتبناه الفصائل الفلسطينية وأجنحتها العسكرية، حتى بات الأمر ملتبسا، بمعنى هل تتحول مسيرات العودة من النضال السلمي إلى المقاومة الشعبية المسلحة، أم تغلب الفصائل الفلسطينية وأجنحتها العسكرية النضال السلمي على حساب المقاومة المسلحة؟ لقد باتت هذه واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها مسيرة العودة وكسر الحصار. لم تتبلور بعد فكرة التكامل بين الخيارين. وهذا تحد ما زال ماثلا أمام مسيرة العودة ومستقبلها.

الأصل وعامل القوة وضمان الاستمرارية في مسيرات العودة أنها تعتمد القوة الناعمة وتتبنى النضال السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي، عمادها في شبابها وفي خطابها الشعبي وفي نضالها السلمي في فكرتها وفي هدفها المركزي والاستراتيجي مقدما على أي أهداف تكتيكية لحظية وآنية.

وبالتالي يجب إبقاء المكون الشعبي الشبابي، وهو قادر على إفراز أدوات نضالية سلمية وقادر على إفراز قيادات شبابية مستقلة، وقادر على أن يجعل مسيرة العودة حاضرة في العمق العربي الرسمي الذي لم تأت قممه على

ذكر المسيرة على الإطلاق، والشعبي الذي كان يخرج في العواصم دعما وتأييدا وإسنادا للشعب الفلسطيني عند أي عدوان لكنه غائب عن مسيرة العودة، وقادر على رفع كلفة الاحتلال وفضحه، بعيدا عن الطابع الرسمي والفصائلي؛ من المهم والضروري لاستمرار مسيرة العودة تعلم الدرس مما حدث في مراحل النضال والثورة الفلسطينية عندما تحولت من انتفاضة شعبية احتوتها الهياكل والقوالب الرسمية.

أحجية التنسيق الأمني.. وعلاقات القوة

مهند عبد الحميد . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

التنسيق الأمني بين دولة الاحتلال العميقة، وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية الناشئة اختراع أوجده "اتفاق أوسلو". وللوهلة الأولى، بدا أن التنسيق يتمحور حول انسحاب إسرائيلي من مدن وبلدات ومخيمات فلسطينية وتسليمها لأجهزة الأمن الفلسطينية، فضلاً عن نقل صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية المموهة للحكم العسكري، إلى السلطة الفلسطينية. لكن هذا التنسيق الأمني تمت قراءته بطريقتين مختلفتين: قراءة إسرائيلية منسجمة مع ميزان السيطرة الفعلي وشبه المحكم على الأرض، وقراءة فلسطينية استيهامية تستند إلى المطالبة والمناشدة والوساطات الأميركية والأوروبية والمصرية، وإلى مستوى بعيد من الارتجال وإسقاط الرغبات.

تنطلق فلسفة الأمن الإسرائيلية من أهمية الانفصال عن المجتمع الفلسطيني وتقليل الاحتكاك به إلى أدنى حد، بما في ذلك الانسحاب من شؤونه الحياتية، ذلك بأن الانفصال يقلل من المخاطر الأمنية التي تهدد راحة الإسرائيليين. هذا درس استخلصه العقل الأمني الإسرائيلي في أثناء الانتفاضة الشعبية الكبرى في سنة ١٩٨٧، التي غيرت قواعد اللعبة في العلاقة بين شعب واحتلال، والتي عبّر عنها يتسحاق رابين بالقول: "لم نأتِ إلى هنا للانشغال بشؤون الفلسطينيين"... و"لتغرق غزة في البحر." تلك الانتفاضة دفعت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى البحث عن آلية لتطبيق السياسة الأمنية الجديدة التي استهدفت الانتقال من صيغة السيطرة المباشرة عبر التمركز والوجود العسكري والأمني في قلب التجمعات الفلسطينية، إلى السيطرة عن بُعد وشنّ هجمات للاعتقال ولإحباط مقاومين قبل أو بعد قيامهم بعمليات ضد أهداف إسرائيلية. وفي هذا السياق جرى نقل قضايا مثل التعليم والصحة واستصدار الهويات وترخيص المركبات، والعديد من المهمات المدنية، إلى السلطة الفلسطينية.

مثّل اتفاق أوسلو ضالة الإسرائيليين للبدء بتقاسم وظيفي مع طرف فلسطيني، عنوانه: الأرض والسيادة عليها لدولة الاحتلال، وعبء ما عليها من سكان للسلطة الفلسطينية. ومن أجل تحقيق هذه المعادلة، كان لا بد من ضبط الأمن من طرفين، مثلما يعتقد العقل الأمني الإسرائيلي، فضلاً عن تأمين المال اللازم من جانب الدول المانحة، وتأمين غطاء سياسي دولي وإقليمي عربي وإسلامي، مدعّم بخطاب إعلامي لسان حاله يقول إن القضية الفلسطينية حُلّت، أو في طريقها إلى الحل، عبر اتفاق مرحلي، وآخر نهائي مقبل.

وخلافاً للخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي الذي جرى ترويجه آنذاك، والذي يقول سنترك الفلسطينيين يحكمون أنفسهم بأنفسهم، فإن الحكم بقي بيد المحتلين، بينما جرى إشراك السلطة الفلسطينية في التنفيذ وفي تحمّل الأعباء. وبقيت دولة الاحتلال تسيطر وتتحكم في الاقتصاد، والأهم في سجل السكان كالإقامة والانتقال والتنقل، وخصوصاً ما بين الضفة والقطاع والقدس والخارج ومناطق ٤٨. ونقلت الإدارة المدنية جزءاً من صلاحياتها الإدارية إلى السلطة الفلسطينية واحتفظت بكل ما له علاقة بالسيادة، علماً بأن اتفاق أوسلو ينص على حل الإدارة المدنية الإسرائيلية ونقل كامل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية.

كان الأمن وكيفية التعامل معه هما العنصر الجوهري في اتفاق أوسلو، لكن بعد خروج قوات الاحتلال من المدن والبلدات والمخيمات ذات الكثافة السكانية، ونقل السيطرة عليها إلى أجهزة أمن السلطة، تبيّن أنه لن يكون هناك انسحابات إضافية، وأن منع الاحتكاك بين جيش الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين تحقق إلى حد مقبول إسرائيلياً. وسرعان ما بدأت الخطوة الثانية بفصل المستعمرات والمستوطنين عبر شبكة من طرق التفافية قوّضت الوحدة الجغرافية للأراضي والمناطق الفلسطينية، ووضعت المواطنين الفلسطينيين في معازل فصل عنصري، في الوقت الذي أوجدت تواصلاً بين المستعمرات ودولة الاحتلال.

ضمن هذه المعادلة، تضعضع التبرير الفلسطيني للتنسيق الأمني، وأصبح الأمن الفلسطيني ملزماً بالحفاظ على أمن المستوطنين والاستيطان وجيش الاحتلال الذي كان يعيد بناء قبضته العسكرية الأمنية في مواجهة شعب يعاني الأمرّين من الاحتلال والاستيطان؛ معادلة أكثر من ظالمة وأكثر من مجحفة.

برر رابين وقيادة حزب العمل موافقتهم على اتفاق أوسلو، بأنهم سيجلبون الأمن لإسرائيل، وقد أُقر الاتفاق في الكنيست بشقّ الأنفس عبر حصولهم على أصوات النصف + ١، معتمدين على أصوات الأعضاء العرب. لكن، بدلاً من جلب الأمن، قامت حركتا "حماس" والجهاد الإسلامي بمجموعة من العمليات ضد مدنيين في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي استخدمه اليمين في التحريض على رابين وحزب العمل، وهو تحريض أفضى إلى قتل رابين بيد أحد المتطرفين اليهود.

كان يمكن توجيه المقاومة المسلحة ضد جيش الاحتلال والمستوطنين في الضفة والقطاع من موقع عدم القبول باتفاق اوسلو، إذ لا أحد يستطيع معارضة ذلك، كونه ينسجم مع القانون الدولي، ولا أحد يستطيع رفض مقاومة إعادة بناء سيطرة الاحتلال وتحصين الاستيطان في الاراضي الفلسطينية التي يعتبرها القانون الدولي أراضي محتلة. وكان من المحتمل أن يدفع هذا الفعل المقاوم الاسرائيليين إلى التراجع عن الاتفاق، بل حتى التراجع . بشكل أو آخر . عن الاحتلال باعتباره قضية خاسرة. غير أن الذهاب إلى أهداف مدنية وفي العمق الإسرائيلي أدى إلى نتائج معاكسة تمثلت في قمع السلطة للمقاومين من جهة، وإلى ترجيح كفة اليمين الإسرئيلي الذي يرفض أي تراجع مهما يكن محدوداً وشكلياً أمام الشعب الفلسطيني، من جهة أُخرى.

وفي سياق تكريس علاقات القوة، اندلعت اشتباكات بين الجيش الإسرائيلي وعناصر من الأمن الفلسطيني . المكون أساساً من مقاتلين جاؤوا من الخارج ومن ناشطي ومطاردي الانتفاضة الشعبية في الداخل . سقط فيها عدد من الجنود الإسرائيليين. وسبب تلك الاشتباكات كان افتتاح السلطات الإسرائيلية نفقاً في البلدة القديمة في القدس، الأمر الذي قرع ناقوس الخطر على مسمع الجنرالات وعقيدتهم الأمنية، بعدما تبيّن لهم أن عناصر الأمن الفلسطيني ينتمون إلى عقيدة التحرر من الاحتلال، فعمدت قوات الاحتلال إلى زيادة الحواجز الأمنية، وكرست إجراءات عملت على إذلال الشبان، وفصل القدس والضفة والقطاع ومناطق ٤٨ بعضها عن بعض، وتسريب معلومات عن خطط عسكرية لاستعادة السيطرة على مناطق السلطة المسماة "أ".

لكن على الرغم من استفحال السياسة الكولونيالية الإسرائيلية، استمر رهان القيادة الفلسطينية على التفاوض، لإنهاء الإجراءات الإسرائيلية السابقة واللاحقة للاتفاق، وإيجاد الحلول المقبولة فلسطينياً لجميع قضايا الوضع

النهائي، مبررة هذا التوجه باطمئنانها إلى الوساطة الأميركية والدعم الأوروبي والدولي والعربي. ومن هذا المنطلق، عمدت السلطة الفلسطينية إلى اعتقال ناشطين من حركتَي "حماس" والجهاد الإسلامي، وإلى تفعيل التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي في مواجهة التنظيمَين اللذين تبنّيا سياسة إسقاط اتفاق أوسلو، في تساوق مع سياسات قوى الممانعة الإقليمية والتنظيم الدولي للإخوان، وليس من خلال استراتيجيا وطنية فلسطينية، في الوقت الذي كانت حكومة نتنياهو الأولى تعمل على تعميق الاحتلال.

في ظل هذه التطورات كلها، جاءت مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ لتضع النقاط على الحروف، إذ كان المطلوب من عرفات، القبول بـ "أبارتهايد" معازل فصل عنصري بسيادة إسرائيلية، وتوقيع اتفاق بشأن هذا، لكنه عندما رفض ذلك، فَقَد الشراكة في صنع ما يسمى بالسلام، مثلما قال إيهود باراك الذي كان يتفاوض معه في كامب ديفيد آنذاك. ومقولة "لم يعد عرفات شريكاً"، فتحت الأبواب على مصراعيها أمام انتقال رئاسة الحكومة إلى شارون وائتلافه اليميني العنصري، والذي دشّن عملية الانتقال هذه بدخول باحات المسجد الأقصى، وهو الاعتداء الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، والتي سرعان ما تحولت إلى انتفاضة مسلحة شارك فيها عناصر من أجهزة الأمن الفلسطينية. وبادر عرفات أيضاً إلى تشكيل كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة "فتح"، والتي شرعت في تنفيذ عمليات مسلحة ضد جيش الاحتلال ومستوطنيه، كما أفرج عن معتقلي حركتَي "حماس" والجهاد الإسلامي، وسمح لهم باستئناف عملياتهم من دون تحفّظ.

بهذه التطورات كان التنسيق الأمني قد انتهى عملياً، بيد أن اكتشاف سفينة "كارين إيه" المحملة بالسلاح، نقل الصراع إلى فصل جديد أصبح فيه عرفات "غير ذي صلة"، فجُرّد من شرعيته من طرف الحكومة الإسرائيلية وإدارة بيل كلينتون الأميركية. وقد دمرت قوات الاحتلال مطار غزة وحاصرت عرفات في المقاطعة، وتعرضت مقار الأجهزة الأمنية لقصف جوي، وأعاد جيش الاحتلال السيطرة على المدن، في أكبر عملية عسكرية دمرت كل ما تم بناؤه بدعم أوروبي، وأُحكم الحصار على عرفات بين أنقاض المقاطعة التي تعرضت للتدمير، ما عدا الجزء الذي يقيم فيه، وانتهت هذه المرحلة باستشهاده مسموماً من دون تحديد الجهة المسؤولة، وبقي ملف تصفيته غير مسموح بتداوله أو فتحه.

بدأت مرحلة ما بعد عرفات، باعتقال جزء كبير من المقاومين والقادة، مثل مروان البرغوثي وأحمد سعدات، وبتسريح الجزء الأكبر من كوادر وعناصر الأمن عبر ما يسمى تقاعداً مبكراً براتب كامل، وبإعادة بناء أجهزة الأمن بإشراف أميركي . أوروبي، بعد استبعاد الجزء الذي شارك في عمليات عسكرية ضد الاحتلال، وكان "أبو جندل" الضابط في الأمن الفلسطيني الذي قاد المقاومة في معركة مخيم جنين، نموذجاً لهؤلاء.

لقد أدت العمليات الاستشهادية . التي تضاعفت وألحقت خسائر كبيرة في صفوف مدنيين إسرائيليين في تل أبيب والقدس وغيرها من المدن، والتي قادتها حركة "حماس" وشاركت فيها تنظيمات أُخرى، وخصوصاً تلك التي نُفذت بعد عملية أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، مضافاً إليها الأسباب السابقة . دوراً كبيراً في تبرير دمغ النضال الفلسطيني بالإرهاب، وفي تبرير بناء جدار الفصل العنصري الذي ضم ١٠% من أراضي الضفة الغربية، وتبرير التدخل الأميركي . الأوروبي في الشأن الفلسطيني، وتحديداً في إعادة بناء أجهزة الأمن الفلسطينية.

قد يقول البعض إن إسرائيل ليست بحاجة إلى ذرائع، وإن مشاريعها مُعدّة في الأصل في زمن سابق؛ هذا صحيح بالنسبة إلى جدار الفصل، لكن دمغ التحرر الوطني بالإرهاب، بموافقة دولية بما في ذلك بعض الدول الصديقة، كان بفعل تلك العمليات أساساً، أو على الأقل، بسبب الرأي العام الدولي الذي تفهّم الموقف الإسرائيلي الزاعم بأن إسرائيل تشارك في الحرب الدولية ضد الإرهاب على جبهة الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، وأنها تبني جدار الفصل العنصري دفاعاً عن شعبها الذي تعرّض ويتعرض لتفجيرات فلسطينية. وفي هذا السياق، تلطّى التدخل الأميركي وراء غطاء مشروع سياسي تحت مسمى "خريطة الطريق"، يبدأ بمحاربة الإرهاب وتفكيكه، وينتهي بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، غير أن هذا المشروع ظل في مرحلة تفكيك الإرهاب وإعادة بناء مؤسسات السلطة، ولم يتجاوزها بوصة واحدة في اتجاه انسحاب إسرائيلي من أراضٍ محتلة، مثلما ظل اتفاق أوسلو يراوح مرحلته الانتقالية الأولى. وكان الاستثناء الوحيد اضطرار إسرائيل إلى الانسحاب العسكري والاستيطاني من قطاع غزة، من طرف واحد، والانتقال من الاحتلال المباشر إلى احتلال وسيطرة عن بُعد. وقد كشف الانسحاب حقيقة أن دولة الاحتلال تعمل وفقاً لسياسة الحلول المفروضة من طرف واحد، والمنحازة إلى مصالح الدولة الكولونيالية وأطماعها.

كانت إسرائيل تعلم أن السيطرة في قطاع غزة هي لحركة "حماس" التي تملك من السلاح المهرب عبر الأنفاق ما يكفي للحسم بسرعة في وجه "فتح" والسلطة. وكان يهمها التنازع الفلسطيني على السلطة، فضلاً عن دعمها انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية.

في تلك الفترة، تركز التنسيق الأمني على إضعاف وجود حركة "حماس" في الضفة الغربية، وخصوصاً بعد انقلابها العسكري في قطاع غزة، وبات لدينا سلطتان متنازعتان، واحدة في الضفة والأُخرى في غزة: سلطة "حماس" المحكومة باتفاق تهدئة عبر القناة المصرية، يحفظ الأمن الإسرائيلي، وقد تخللته ثلاث حروب قادت إلى تدمير البنية التحتية في قطاع غزة، وما زالت إسرائيل تتحكم في قواعد اللعبة التي لم تتمكن حركة "حماس" من تغييرها بأسلوب مسيرات العودة الأسبوعية. وسلطة "فتح" في الضفة الغربية، والتي بنت سياستها الرئيسية على مواجهة "حماس" في غزة، في الوقت الذي كانت تفقد عناصر السيطرة كلها على الأرض التي يُفترض أنها تديرها!

لم يعد أمام القيادة الفلسطينية، بعدما ذهبت جميع الوعود التي قُدّمت لها أدراج الرياح، سوى استثمار شرعيتها الدولية لأول مرة، عبر التوجه إلى الأمم المتحدة والحصول على عضوية مراقب، الأمر الذي مكّنها من دخول عشرات الاتفاقات والمنظمات والمعاهدات الدولية، ومن امتلاك سلاح قانوني، في مواجهة الانتهاكات والسياسات الإسرائيلية. وقد حقق ذلك بعض النجاحات، وخصوصاً استصدار قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي أعاد تعريف الحقوق الفلسطينية، واعتبر الاستيطان غير شرعي من وجهة نظر الشرعية الدولية، وكان لإدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما دور في ذلك، حين تساهلت في معارضتها للخطوات الفلسطينية، وساهمت في تمرير هذا القرار.

واستثمرت القيادة الفلسطينية شرعيتها مرة أُخرى في رفض سياسة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب وصفقته ومواقفه من القدس واللاجئين والاستيطان، واستوعبت تواطؤ بعض الدول العربية من الصفقة، لكنها لم تجرؤ على إعادة النظر في قرار الاعتراف بإسرائيل، والتنسيق الأمني، واتفاق باريس الاقتصادي. وبقيت قرارات المجلسين الوطني والمركزي حبراً على ورق!!

تعتقد القيادة الفلسطينية أن ترجمة قرارات مجلسَيها فعلاً، يستجلب رداً إسرائيلياً من الوزن الثقيل بتأييد من إدارة ترامب. فعندما تفقد السلطة مبرر وجودها بالنسبة إلى دولة الاحتلال، فإن الأخيرة لن تتوانى عن رد الصاع صاعين، وهي التي تتحكم في كل شيء، وتستطيع التفنن في إجراءات لا تقوى السلطة الفلسطينية على الصمود في مواجهتها، أو لا تملك مقومات فعلية لتحدي سلطات الاحتلال، سواء لجهة ضعف وترهل بنية المنظمة والسلطة التي لا تقوى على خوض هذا النوع من المعارك، ولم تُعِدّ نفسها أصلاً لاحتمال من هذا النوع، لأنها لا تحظى بالثقة الجماهيرية التي تساعد على الصمود في مواجهة العقوبات الإسرائيلية المحتملة، أو لعدم توفر شبكة أمان عربية مالية وسياسية في ظل هرولة بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع مع إسرائيل وهي في أوج استباحتها للحقوق الفلسطينية.

إذاً، إن ما يدور الآن هو مقايضة من دون حسم؛ مقايضة حصول القيادة الفلسطينية على قرارات ومواقف دولية . تبقى حبراً على ورق . والحصول على دعم مالي وسياسي، بما في ذلك الرفض السياسي لصفقة القرن، في مقابل عدم تجاوز القيادة الفلسطينية الخطوط الحمر، الأمر الذي يعني الاستمرار في التنسيق الأمني، والاعتراف بالاتفاقات من طرف واحد تقريباً.

إن إسرائيل تتحكم في مسار أوسلو بعناوينه الرئيسية والفرعية وفي تفصيلاته، وتُدخل فيه التعديل تلو الآخر بما يتفق مع الأطماع والتمييز والسيطرة. وهي لا تكتفي بشلّ التنظيمات السياسية وتعطيل قدرتها على مقاومة الاحتلال، بل تذهب أيضاً إلى إجراءات محمومة هدفها قطع الطريق على تدخّل الأجيال الشابة غير المنظمة، فتعتقل الشبان على مدار الأيام، إذ بلغ عدد المعتقلين من الضفة الغربية في كانون الثاني / يناير الماضي ٣٨٠ معتقلاً، بينهم عشرات الفتيان. ولا حدود للاستباحة الإسرائيلية، فكل مكان مستباح، أكان بمحاذاة منزل الرئيس، أم بجانب مقر الحكومة، وهدف إسرائيل هو إظهار السلطة أمام شعبها على أنها سلطة عاجزة وذليلة، وفوق ذلك تقبل بالتنسيق الأمني في الوقت نفسه. هذا ما حدث في رام الله خلال أربعين يوماً خلت. أمّا بالنسبة إلى قطاع غزة، فإن دولة الاحتلال تقوم بتجويعه وخنقه بالحصار، فتقدم له الأموال القطرية في مقابل الهدوء، على ما تنطوي عليه هذه العملية من إذلال. ما أود قوله هو أن مسار أوسلو لا يملك السائرون فيه من داخله (حركة "فتح" وأخواتها)، والسائرون فيه من خارجه (حركة "حماس" وأخواتها)، إلاّ الانتقال من سيىء إلى أسوأ، مثلما كانت عليه الحال في نموذجَي الاستباحة في رام الله وغزة. ويبقى التحدي الأكبر إعادة بناء مسار آخر مستقل، فمَن يفعل ذلك، وكيف؟

إسقاط اليمين... شعار مضلل

عوض عبد الفتاح ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/٢٢

بات شعار إسقاط اليمين الإسرائيلي ممجوجا ومثيرا للسخرية، وهو في الحقيقة استخفاف بالعقول أو استهبال للناس. يدرك ممثلو بعض الأحزاب العربية الذين يرفعون هذا الشعار، أن المجتمع الإسرائيلي بات مجتمعا أكثر يمينية وأكثر تطرفاً وعدوانية، وبالتالي، لن يفرز سوى أحزاب على صورته، سواء كانت أحزاب يمينية أصيلة أو أحزاب يمينية بقناع آخر.

وما كانت تسمى أحزاب صهيونية يسارية، ما عادت قادرة على الصمود أمام تسونامي العدوانية والتطرف السافر ضد الفلسطينيين في الداخل، فراحت تنافس اليمين القديم وتسوق نفسها على أنها أكثر كفاءة في إدارة مشروع القتل، أي بالطريقة الخبيثة التي اعتمدتها في إدارته منذ عام ١٩٤٨. ولذلك، فإن النتائج معروفة سلفا، وأن مواصلة الترويج لهذا الشعار لا يجدي، بل يلحق ضررا في الوعي العام، وسوف يؤدي إلى خيبات أمل إضافية، ويوسع أزمة الثقة في أوساط الناس.

قد يشكل هذا الشعار تحفيزًا لبعض الناس المترددين والساخطين، في المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانية القريبة، ولكنه سيعمق حالة اللاتسييس الخطيرة السائدة، التي تحل محلها النجومية الفارغة، أي أنه شعار خاطئ من الناحية العملية، بمعنى أن تأثيره على نسبة التصويت سيظل محدودا؛ ومن الناحية الأيديولوجية، فإنه يساهم في تزييف الوعي بِكُنه التغيرات الحاصلة في الكيان الإسرائيلي، حيث باتت حقيقة نظامه واضحة أكثر من أي وقتٍ مضى؛ نظام أبرتهايد كولونيالي، شديد العداء لأصحاب الأرض الأصليين، وينكر بالكامل حقهم بتقرير المصير.

ويؤدي تزييف الوعي إلى أضرار خطيرة، مثل الاتكالية والجمود وتجفيف روح المبادرة والإبداع، بل والأخطر أنه ينتج انحرافات سياسية وثقافية على مستوى السلوك اليومي، وعلى المستوى الداخلي، أي في ما بيننا كشعب، وعلى المستوى العلاقة مع نظام الأبرتهايد.

وبغض النظر عن موقفي من جدوى المشاركة أو عدمها في الانتخابات البرلمانية، فإن المشاركين في الانتخابات، وكذلك الداعين إلى المقاطعة الأيديولوجية، يكررون شعارات وتبريرات قديمة، وإن كان بعضها يستند إلى منطق ومبررات مفهومة. في حين أن المتغيرات الحاصلة في ساحة الصراع تقتضي إعادة فهمه وتأطيره، وإلى إستراتيجية مواجهة مختلفة جذريا. ومن يستخف بمطلب طرح البدائل، اليومية والتنظيمية والإستراتيجية، ينقصه الإدراك بالمسؤولية التاريخية.

وإذا كانت الأحزاب المشاركة تاريخيا في الانتخابات قد عقدت العزم على مواصلة المشاركة، ولم تقتنع بعد بالمقاطعة، لأسباب مختلفة، فالمنطق يقول إنه يتوجب عليها أن تبذل جهدا مضاعفا للنجاح، وأن تطرح شعارات وبرامج، والأهم رؤية جديدة تلائم التحولات الخطيرة التي نشهدها في الكيان الإسرائيلي.

حقق الفلسطينيون في الداخل إنجازات هائلة في مسيرتهم الطويلة منذ جريمة الحرب الصهيونية الكبرى، أي النكبة. ومن أهم هذه الإنجازات، بناء الأحزاب والحركات الوطنية التي تعارك نظام الأبرتهايد، كل من زاوية عقيدته، وهي عملية تراكمية تناوب على تشكيلها وتطويرها وعلى قيادتها، ثلاثة أجيال. ومن نافل القول، إن هذه الأحزاب تواجه أزمة حقيقة، يفاقمها اشتداد عدوانية نظام الأبرتهايد، وأنانية وجمود معظم القيادات العربية، وتوقفها عن الابتكار والتجديد.

لكن من الظلم وضع الجميع في سلة واحدة وتحميل الجميع مسؤولية الإخفاق؛ والجميع يعرف، مثلا، أن من يتحمل تفكيك القائمة المشتركة هو شخص واحد، وأيضا من احتضنه في تحالف غريب عجيب.

ومن غير المنصف، أيضًا، تجاهل حقيقة أن التجمع والحركة الإسلامية، كانا حريصين على هذه الوحدة، خصوصًا وأننا نعرف أنهما آمنا تاريخيا ورفعا شعار القائمة العربية المشتركة. وبالنسبة للتجمع، فإنّ موقفه المؤيد تاريخيا لفكرة القائمة المشتركة، لم يكن نابعاً من الرغبة في زيادة المقاعد في الكنيست، ولا بدافع "إسقاط اليمين"، بل من كون هذه الفكرة جاءت لتفتح آفاقا جديدة في العمل السياسي، وأن تُعوّد الجميع على العمل المشترك، وتُمهد الطريق لتحقيق وحدة حقيقية على الأرض، قد تُمهد إلى تهيئة الناس إلى المشاركة في انتخاب لجنة المتابعة مباشرة، كبديل عن انتخابات الكنيست، أو إلى جانبها.

هذا ما طمحنا إليه، نحن في التجمع الوطني الديمقراطي، لأننا نعتقد أن هذا ما يقوي ويحصّن مجتمعنا، ويُمكّنه من التطور الحقيقي على جميع الأصعدة. وأعتقد أن الخوف من إمكانية تحقق هذا الاحتمال الوطني، أي تهيئة الناس لانتخابات وطنية في المستقبل، وليست إسرائيلية، وراء تدمير المشتركة من قبل حزبين، عارضا بمنهجية فكرة الانتخاب المباشر، التي في نظرهما تقوض توجهاتهما في الاندماج في الدولة الإسرائيلية.

سترتكب الأحزاب المشاركة في الكنيست، إذا لم تحقق النجاح، خطأ إستراتيجيا فادحا، ألا وهو التفريط بسلاح المقاطعة. ومع الاحترام لحق المقاطعين الكامل في حملتهم، وأنا لست في هذه المبادرة، فإنه ينبغي أن يروا هذه المسألة حتى من زاويتهم. وبكلمات اخرى، كان من الأنجع والأفضل أن يُستعمل سلاح المقاطعة إما من خلال اتفاق معظم الاحزاب والأطر الشعبية المختلفة على ممارسة المقاطعة، أو في حالة إقدام نظام الأبرتهايد على شطب أحزاب من الترشح، وليس من خلال العمل على إسقاط أو سقوط الأحزاب العربية في الانتخابات القريبة، كنتيجة لنزع الثقة عنها من قبل الناس. وبما أنه تبيّن الآن، أن نظام الأبرتهايد، وعلى الرغم من تغوّله وتصاعد عدوانيته، ما زال قادرًا على تحمل وجود أحزاب عربية، رغم ما تشكل له من إزعاج وتحدٍ لدعايته الصهيونية، فإن عدم تجاوز الأحزاب نسبة الحسم، سيعني إراحة نظام الأبرتهايد من المسؤولية، في حين أنه من المفروض أن يسوّق امتناع الناس ومقاطعة آخرين عن التصويت، كعدم ثقة في النظام الصهيوني في الأساس، قبل أن يكون نزع ثقة من الأحزاب العربية.

يمكن قراءة التطورات الجارية في المجتمع الفلسطيني في الداخل وبالعلاقة مع التحولات الإسرائيلية، أن المشاركة في هذه الانتخابات قد تكون الأخيرة، لأن منسوب المقاطعة، لأسباب احتجاجية أو أيديولوجية، قد تصبح جارفة في الانتخابات اللاحقة.

ولذلك، فإن من اختار مواصلة خوض انتخابات الكنيست، خصوصا تحالف التجمع والحركة الإسلامية، وحتى لا يكون مسؤولا عن التفريط بسلاح المقاطعة مستقبلا، وهو الذي قال دائماً إن الكنيست "ليست مربط خيلنا"، مطالبا من قواعده، إعادة النظر في شكل وماهية حملته الانتخابية، ووضع الرؤية الإستراتيجية لإعادة تنظيم المجتمع الفلسطيني في مركز الحملة، التي يجب العمل عليها خارج الكنيست، أي في الشارع العربي.

وتتمثل هذه الرؤية بأعمدتها التالية:

الأول: بناء لجنة المتابعة وإعادة طرحها بقوة وبمنهجية (بناء مؤسساتي وسياسي واقتصادي)؛

الثاني: التصدي بلا هوادة للخطاب الهابط الذي يسعى إلى الإذناب لقائمة جنرالات القتل، وهو الخطاب الذي يشوه وعي الناس، ويحول هويتهم الوطنية إلى قشرة فارغة، ويقود إلى مزيد من التفتت؛

الثالث: الإعلان عن إقامة لجان شعبية تواجه جرائم هدم البيوت، وجرائم العنف الداخلي، ونشر ثقافة التعاضد الداخلي، والتخفيف من واقع الفقر؛

الرابع: إعادة تأطير الصراع باعتباره صراعا كولونياليا، وإعادة تحديد موقعنا في إطار هذا الصراع وفق هذا التعريف/ التشخيص. بناء عليه، ينبغي تطوير اللغة السياسية للأحزاب، حسب هذا التعريف، وأن تصبح جزءًا من الثقافة الوطنية ومفرداتها وشعاراتها؛

الخامس: إدخال النقاش بخصوص حل الدولة الواحدة، كخيار بديل عن خيار "حل الدولتين" الظالم، الذي بات يفرض نفسه في دائرة النقاش العام، وكمدخل لإعادة الوعي بالرواية الوطنية الواحدة والمصير الواحد، في مواجهة التجزئة والتفتيت والتيه السياسي.

الانتخابات الإسرائيلية وسؤال المعنى

إلياس خوري . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

ماذا ينتظر الفلسطينيون من الانتخابات الإسرائيلية؟

يبدو السؤال غريباً، في ظل واقع سياسي فلسطيني نسي ماذا تعني الانتخابات التشريعية في مناطق السلطتين الفلسطينيتين، فالانقسام المدمر حول الانتخابات إلى ذكرى قديمة، وأسس لنظامين سياسيين يشبهان في سماتهما النظام العربي السائد.

نتحدث عن الانتخابات في واقع فلسطيني مصاب بالعقم السياسي، في الوقت الذي تدور معركة شعبية في الجزائر ضد "العهدة" الخامسة للرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة الذي فقد القدرة على الحكم، متحول من عنوان لحل أزمة التسعينيات الدموية، إلى عنوان لأزمة جديدة كبرى.

حضور الجزائر ليس طارئا في تاريخ الثورة الفلسطينية، فأول مكتب رسمي لـ "فتح" تأسس في الجزائر، كما أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية كانت هي النموذج الثوري الأول الذي تبنته الحركة الوطنية الفلسطينية في انطلاقتها الجديدة، مع بدايات العمل الفدائي.

المقارنة بين المسارين ضيقة، على الرغم من الفوارق الكبيرة بين الجزائر التي نالت استقلالها وفككت الاستيطان الكولونيالي الفرنسي، وبين فلسطين التي لا تزال تحت الاحتلال.

"العشرية السوداء" التي مرت بها الجزائر بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات التشريعية، يمكن أن تقرأ كنموذج لمسار الانقسام الذي هيمن على الحياة الفلسطينية بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية. والحرب الأهلية القصيرة التي دارت في غزة وأدت إلى الهيمنة العسكرية الحمساوية على القطاع، تشبه ولو من بعيد، العشرية الدموية التي قادت إلى هزيمة الجهاديين الأصوليين في الجزائر.

هنا في فلسطين وهناك في الجزائر نعيش أزمة الديمقراطية، مع الفوارق الكبيرة بين وطن محتل اسمه فلسطين، وبين جزائر منتفضة تعيش على حافة الاحتمالات التي بلورتها الثورة المضادة في مواجهة "الربيع العربي"، ووعوده المغدورة.

الانتخابات الوحيدة المتاح لنا قراءة احتمالاتها هي الانتخابات الإسرائيلية. فعلى الرغم من الفوارق الكبيرة بين الواقعين السياسيين العربي والإسرائيلي، فإن ما يجمعهما في العمق هو غياب الديمقراطية. وربما كان هذا الغياب هو المفتاح لتفسير الارتماء العربي في الحضن الإسرائيلي.

غياب الديمقراطية الإسرائيلية لا يعني أن يهود إسرائيل لا يتمتعون بحرية الاختيار؛ فقد شهدت إسرائيل منذ سبعينيات القرن الماضي تغييرات بنيوية أدت إلى انحسار حزب العمل، وهو الحزب المؤسس للدولة، وصعود اليمين القومي والديني الذي نجح في السيطرة على الحياة السياسية.

غياب الديمقراطية يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها أن الدولة العبرية تعيس في نظامين سياسيين: نظام لليهود يوفر لهم حرية التعبير والممارسة، ويحمي الاستيطان الوحشي ويشجعه من جهة؛ نظام للفلسطينيين يتفرع

إلى نظامين: نظام التهميش داخل الخط الأخضر، ونظام القمع نظام الأبارتهايد الإسرائيلي نظام استبدادي مقنع بالديمقراطية، لذلك لا ينتظر الفلسطينيون أن تشكل الانتخابات نقطة تحول في البنية الكولونيالية الإسرائيلية التي تحتل بلدهم وتضطهدهم.

الصراع كما يدور الآن، هو صراع بين يمينين، لذا تبدو الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية كأن لها عنوانا واحدا اسمه نتنياهو. والسؤال هو: هل يستطيع نتنياهو الحفاظ على موقعه في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، أم إن نجم قائد التحالف اليميني في إسرائيل أفل، وسينتهي به المطاف في السجن بتهمة الفساد؟

تبدو الشخصنة الكاملة التي تسم الانتخابات الإسرائيلية كأنها جزء من زمن ما بعد الحداثة، والذي تتشخصن فيه الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتغيب عنه البدائل.

فاللائحة التي تنافس نتنياهو على الزعامة تضم خليطاً عجيباً من الجنرالات السابقين والسياسيين، وهي لا تقدم للناخب الإسرائيلي أي برنامج حكم يتجاوز نقطة إسقاط رجل يقوم بتدمير مؤسسات الدولة، كما أنها لا تقدم جواباً عن المسألة المركزية في إسرائيل، أي مصير الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وهل هناك أفق لحل، أم إن الاتفاق العام الإسرائيلي يقوم على تجاهل المسألة عبر تحويلها إلى واقع دائم، بحيث يستمر الإبحار في اتجاه بناء دولة تمييز عنصري؟

القوى السياسية الإسرائيلية كلها تتجاهل هذا السؤال، محولة مأزق الاحتلال إلى واقع، وبنية الدولة العنصرية إلى بنية ممأسسة، بصرف النظر عن الخلافات التفصيلية في داخلها.

لا يوجد ما يضمن بقاء تحالف "أزرق أبيض" الذي يقوده غانس ولبيد متماسكاً، سواء فاز في الانتخابات أم لم يفز. فهذا تحالف يفتقر إلى رؤية سياسية موحدة، ولابد من أن يجد نفسه، سواء تماسك أم تشظى، في أسر لغة اليمين المهيمنة، والتي نمت في إطار موجة اليمين التي تجتاح السياسة العالمية، ووجدت في الواقع العربي الذي انهارت ضوابطه كلها، الظرف الملائم من أجل تأكيد المشروع الإسرائيلي الأصلي بضرورة محو الوجود الفلسطيني.

وسط هذا الواقع السياسي الإسرائيلي لا نستطيع سوى أن نشعر بالأسى ونحن نرى كيف تشظت القائمة المشتركة إلى قائمتين، وكيف انتقل مرض الانقسام إلى النخبة السياسية الفلسطينية خلف الخط الأخضر.

القائمة المشتركة فشلت في استثمار إنجازها الانتخابي السابق عبر التحول إلى أداة نضالية، وإلى بنية ممأسسة لتمثيل الفلسطينيين، وبناء مشروع سياسي يكون إطارا جامعاً. لكن هذا الفشل لا يبرر تغليب المصالح الشخصية والفئوية الضيقة، بحيث يفقد داخل الداخل دوره في بناء لحمة وطنية فلسطينية تواجه الانقسام وتقاوم الاحتلال في آن معاً.

أسئلة الانتخابات وأسئلة واقعنا السياسي الذي يدور في سبه حلقة مفرغة، ليست هي جميع الأسئلة، وربما علينا أن نبحث عن فكرة فلسطين في مكان آخر، كمقدمة للعثور عليها في حياة سياسية وعمل نضالي جديدين.

فلسطين كغيرها من قضايانا العربية، بحاجة إلى رؤى فكرية، وإلى البحث في البنى الثقافية والاجتماعية عن آفاق مفتوحة.

لأي إسرائيل يسعى تحالف "أزرق أبيض"؟

أنطوان شلحت . مركز مدار للدراسات الإسرائيلية . ٢٠١٩/٣/٢٤

تحاول هذه الورقة أن تجيب عن سؤالين: أي إسرائيل تسعى إليها قائمة تحالف "كحول لفان" ("أزرق أبيض") في حال نجاحها في استبدال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحُكم الليكود في ختام الانتخابات العامة للكنيست الـ٢١، التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل؟ وهل سيؤدي ذلك إلى تغيير حُكم اليمين أصلاً؟.

وستفعل ذلك من طريق عرض المبادئ الرئيسية لبرنامج هذه القائمة الذي جرى إشهاره أخيراً من جهة، والاستشهاد ببعض التحليلات التي تطرقت إلى هذا الموضوع من جهة أخرى.

وتتألف القائمة من تحالف بين ثلاثة أحزاب هي: "مناعة لإسرائيل" ("حوسن ليسرائيل") بزعامة رئيس هيئة الأركان العامة السابق للجيش الإسرائيلي بيني غانتس، و"يوجد مستقبل" ("يش عتيد") بزعامة عضو الكنيست يائير لبيد، و"الحركة القومية الرسمية" ("تلم") بزعامة رئيس هيئة الأركان العامة السابق موشيه يعلون، ثم انضم إليها رئيس سابق آخر لهيئة الأركان العامة هو غابي أشكنازي.

وأعلنت القائمة في أوائل آذار ٢٠١٩ برنامجها الانتخابي الذي يتشكّل من ٢٤ موضوعاً تتناول مختلف مناحي الحياة، وبرنامج عملها بعد الانتخابات. وأكد البرنامج أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أُخرى من مناطق فلسطينية محتلة، كما جرى العام ٢٠٠٥ حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار ما يُعرف باسم "خطة الانفصال". وتعهّدت القائمة بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي عام. وامتنع البرنامج من ذكر أي تفاصيل بشأن تلك العملية السلمية، كما امتنع من ذكر حل الدولتين وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية. ووفقاً للبرنامج، ستعمل قائمة "أزرق أبيض" على تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس الموحّدة كعاصمة أبدية لإسرائيل.

وكان قادة القائمة زاروا منطقة الحدود مع سورية قبل إشهار البرنامج وتعهدوا بعدم التنازل عن هضبة الجولان إلى الأبد، وعدم السماح لإيران بالتموضع عسكرياً بالقرب من الحدود الإسرائيلية الشمالية. وفي إثر هذه الزيارة ذكرت تقارير إعلامية متطابقة أن الزيارة جاءت في إطار قيام القائمة ببذل جهود كبيرة من أجل عدم تنفير الناخبين ذوي الميول اليمينية، وأشارت إلى أن برنامج القائمة سيتجنّب ذكر حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وكذلك سيتجنب ذكر تعبير دولة فلسطينية.

"إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي"

يمتد برنامج "أزرق أبيض" على ٤٥ صفحة طرح هذا التحالف من خلالها رؤيته وخططه المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ٢٧ فصلاً تبدأ بمقدمة تليها العناوين التالية: السياسي . الأمني؛ الحرب ضد الفساد؛ الاقتصاد؛ العمل والتشغيل؛ التربية والتعليم؛ الصحة؛ المواصلات؛ القضاء والتشريع؛ الدين والدولة؛ تقليص عدم المساواة، الرفاه وحقوق الأشخاص ذوي المحدوديات؛ السكن؛ الحوكمة؛ الضواحي؛ الحكم المحلي؛ الأمن

الداخلي؛ المستقلون والمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ حماية البيئة؛ النساء؛ المتقاعدون؛ تشجيع اندماج الحريديم (اليهود المُتشددين دينياً) في المجتمع الإسرائيلي؛ الشبيبة والطلاب الجامعيون؛ الاستيطان العمالي والزراعي؛ المثليون؛ يهود المهاجر واستيعاب المهاجرين (اليهود)؛ مساواة الأقليات؛ الثقافة والفنون، بالإضافة إلى مقدمة.

يفتتح تحالف "أزرق أبيض" مقدمة برنامجه الانتخابي بجملة يؤكد من خلالها أن "إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي وإسرائيل هي بيتنا جميعاً. ونحن نحبّها، فخورون بها وملتزمون بالمحافظة على صورتها وعلى هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بصورة مطلقة".

وتضيف المقدمة: "إسرائيل ٢٠١٩ هي دولة قوية ومزدهرة. لكن إسرائيل ٢٠١٩ هي، أيضاً، دولة مقسَّمة ومتألمة. البلاد جيدة، لكن رياحاً سيئة تهب فيها. تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين السفارديم (الشرقيين) والإشكنازيين (الغربيين) وبين المتدينين والعلمانيين. تتباعد فيها المسافات بين المركز والأطراف، بين اليسار واليمين وبين الإنسان والإنسان. ثمة تآكل مثير للقلق في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وبهيئات حفظ القانون وتطبيقه، إلى جانب التدهور المستمر في سلة الخدمات العامة المقدَّمة للمواطنين وفي جودتها. ولهذا حان الوقت لإعادة توحيد إسرائيل من جديد ولضمان مستقبلها".

وتوضح المقدمة أن "تحالف أزرق أبيض يقوم على ثلاثة أسس مركزية هي: ١. الأمن . حيال الأخطار والتحديات المحيطة بنا، سنرفع قبضة حديدية في وجه كل من يريد السوء لنا. وفي موازاة ذلك، سنعمل بحكمة ومسؤولية لاستنفاد أية فرصة للمفاوضات الجدية والناجعة، بالتعاون مع الجهات المعتدلة في العالم العربي وفي الدول الغربية؛ ٢. الرسمية – إسرائيل بحاجة إلى الرسمية. إذا لم ننجح في إعادة بلورة أنفسنا من جديد كشعب واحد وأمّة واحدة، وإذا لم نجد لنا جميعاً مكاناً في دولة واحدة، لن يكون بمقدورنا مواجهة التحديات المستقبلية. على الدولة احترام الفرد، احترام الجماعات، احترام التنوع الجندري، احترام جميع القطاعات، جميع الأسباط وجميع الأقليات. على الدولة احترام التقاليد، التراث والغنى الإنساني المميز للفسيفساء الإسرائيلية. على الدولة حماية مؤسساتها. فقط من خلال تبني روح جديدة من الحوار والتوجه الداعم للوحدة . التعددية سيكون بمقدورنا تحقيق الرسمية الصحيحة في تلك التي تُعلي شأن الفرد، تحترم المجموع وتجدد التحالف الإسرائيلي. نحن نضع المملكة قبل الملكية. سنعمل بكل الوسائل من أجل تعزيز الروابط بين أجزاء الشعب المختلفة؛ سنحارب الفساد؛ سنحرص على حماية حقوق جميع المواطنين؛ سندافع عن مؤسسات الدولة، عن القضاء والقانون؛ ٣. الاقتصاد والمجتمع – نحن ملتزمون بتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وبتقليص الفقر، ملتزمون ببناء مجتمع يتيح فرصاً حقيقية لكل مواطنة ومواطن. سنعمل على تعزيز المنظومات الجماهيرية العامة، وخصوصاً في مجالات التعليم، الصحة والرفاه. سنعمل على زيادة النمو والإنتاجية من خلال تطوير واسع للبنى التحتية العامة، الاستثمار في الرأسمال البشري، تقليص البيروقراطية وبناء بيئة داعمة للاستثمارات التجارية. سنعمل على خفض تكاليف الحياة من خلال حلول في قطاع السكن والإسكان، زيادة التنافسية وتحسين الانتاجية".

ويختتم تحالف "أزرق أبيض" مقدمة برنامج الانتخابي بالتأكيد: "اخترنا خوض غمار العمل السياسي . الحزبي لأن إسرائيل، بالنسبة لنا، قبل كل شيء وفوق كل شيء. إننا نتعهد بالعمل بأمانة ونزاهة، بصورة رسمية وبكل قوتنا من أجل حماية إسرائيل وتطويرها".

البرنامج السياسي . الأمني

تحت العنوان أعلاه جاء في برنامج "أزرق أبيض" ما يلي:

إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط. ليس ثمة من ينافس قوتها العسكرية، الاقتصادية والديمقراطية في دائرة قطرها آلاف الكيلومترات حول حدودها. مع ذلك، وبعد ٧٠ عاماً من استقلالنا، لا يزال بعض جيراننا يرفض الاعتراف بحقنا في الوجود. المحيط القريب، كما المحيط الأبعد قليلاً، يضعان أمام إسرائيل تحديات أمنية كبيرة ومركّبة. أول هذه التحديات، بالطبع، هو عدوانية إيران، القوة العظمى إقليمياً، التي تعلن جهاراً نيتها لتدمير إسرائيل. إيران تقف خلف التهديدات الإرهابية والعسكرية القائمة على حدودنا، تزود حزب الله بالأسلحة المختلفة، بما فيها مئات آلاف الصواريخ والقذائف الموجَّهة نحو المدن الإسرائيلية، كما تموّل النشاط الإرهابي الذي يمارسه تنظيما "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة. ولم تتخل إيران، بعد، عن مشروعها النووي الذي . إن تحقق . سيضع إسرائيل أمام خطر وجودي غير مسبوق.

لم تعد الجيوش النظامية الكبيرة وحدها هي المتموضعة عند حدودنا، بل يزداد التحدي الأمني تعقيداً، بصورة كبيرة. فقد أصبح تهديد الصواريخ والقذائف يشكل خطراً جدياً غير مسبوق على الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ تحاول التنظيمات الإرهابية المسّ بنا، على الحدود وفي داخل أراضي الدولة. يستخدم العدو السكان المدنيين كدروع واقية ويسعى إلى إحباط جزء كبير من قوتنا العسكرية ونزع فاعليتها. يقف الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى أمام الحاجة الدائمة إلى التغيير والتكيف مع الواقع المعقد المستجد بغية ضمان الأمن في واقع أكثر تعقيداً بكثير عما عرفته وواجهته من قبل.

أكثر ما ينقص إسرائيل هو قيادة سياسية تأخذ زمام المبادرة، تعمل لاستغلال الفرص ولتغيير الواقع في المنطقة عموماً وعند حدودنا بوجه خاص. حركة "حماس"، التي لا يمكن مقارنة قدراتها بقدرات الجيش الإسرائيلي، تواصل التحرش بنا واستفزازنا وتنغيص حياة السكان في جنوب إسرائيل. ورغم المعركة الناجحة التي يخوضها الجيش الإسرائيلي ضد تعاظم قوة حزب الله، الذي يمثّل القوة الأقوى في لبنان اليوم، وضد التمركز الإيراني في سورية، إلا أن ثمة واقعاً مركباً مليئاً بالتهديدات ينشأ ويتبلور خلف حدودنا الشمالية. النشاط الإسرائيلي لا يؤتي أية ثمار في التأثير على الطريقة التي يصوغ بها (فلاديمير) بوتين، (رجب طيب) أردوغان و(حسن) روحاني التسوية الجديدة في سورية.

في الوقت ذاته، يتشكل بين البحر ونهر الأردن واقع قد يشكل تهديداً خطيراً للرؤية التي قامت دولة إسرائيل على أساسها: دولة يهودية وديمقراطية، بيت قومي للشعب اليهودي في المكان الوحيد في العالم الذي يمكنه فيه العيش والبقاء؛ دولة متنورة، متقدمة وديمقراطية يرغب شبابها في العيش فيها، لأنها المكان الأفضل في العالم.

لدينا صديق كبير ووفيّ في البيت الأبيض، لكن إسرائيل لم تعد كما كانت . موضوعاً خارج الخلافات في السياسة الأميركية. سياسة الحكومة الحالية في قضايا الدين والدولة أحدثت صدعاً عميقاً بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين تشكل العلاقة معهم ومع يهود العالم أجمع جزءاً أساسياً لا يتجزأ من أمننا القومي.

يؤمن تحالف "أزرق أبيض" بأن الأساس المتمثل في الحفاظ على الأمن وتعزيز قدرات الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى ينبغي أن يتكامل مع أساس آخر . هو السياسي. ثمة اليوم مصالح حيوية مشتركة لنا وللعديد من دول المنطقة التي تسعى إلى الاستقرار وتواجه تهديدات شتى من الإسلام المتطرف المتمثل في إيران و"داعش". من المغرب حتى الخليج الفارسي ومن الرياض حتى القاهرة وعمان . هذه الدول أصبحت مستعدة اليوم للتعاون معنا في بلورة شرق أوسط آخر يلجم العدوانية الإيرانية ويهزم الإسلام المتطرف.

يتعين على إسرائيل، القوة الأكبر في المنطقة، تولّي دفة القيادة. كجزء من مفهوم الأمن القائل بأن القوة منوطة بالقدرة على التحكّم بالسيرورات، سنعمل من أجل بلورة واقع جديد يثبّت الأغلبية اليهودية في إسرائيل ويكرس الهوية اليهودية لدولة إسرائيل. سنعزز الكتل الاستيطانية ونتيح إمكانية الحياة الطبيعية في أي مكان يعيش فيه إسرائيليون. ستكون منطقة غور الأردن الحدّ الأمني الشرقي لدولة إسرائيل. ستكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية. بهدي هذه المبادئ، سنبحث في خطة السلام التي سيعرضها الرئيس دونالد ترامب، عند طرحها.

لن يكون ثمة انفصال ثانٍ. أي إجراء يجري تنفيذه بصورة أحادية الجانب سيدفع العدو، بالضرورة، إلى الاستنتاج بأن مقاومته العنيفة هي التي هزمتنا وحسمت الأمر. لن نكرر هذا الخطأ. أي قرار سياسي تاريخي سيُعرض على الشعب في استفتاء عام لإقراره، أو سيجري إقراره في الكنيست بأغلبية استثنائية.

سنبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي سوية مع الدول العربية الطامحة إلى الاستقرار، سنعمق إجراءات الانفصال عن الفلسطينيين من خلال المحافظة غير المساوِمة على مصالح إسرائيل الأمنية وعلى حرية عمل الجيش الإسرائيلي في أي مكان.

سيُطرح على جدول أعمال المؤتمر الإقليمي، أيضاً، موضوع لا يقل أهمية: مكانة إسرائيل الإقليمية، كقوة رائدة، إلى جانب الأطراف ذات المصالح المشتركة. لن يكون بعد اليوم وضع تجرى فيه مداولات حول الاتفاق النووي مع إيران أو حول التسوية النهائية في سورية دون أن تعرض هذه الأطراف ذات المصالح المشتركة، وفي مقدمتها إسرائيل، مصالحها ودون أن تتم تلبيتها.

لن نسمح، أبداً، بأي تهديد وجودي على دولة إسرائيل. انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، والذي بدأ في عهد الإدارة الأميركية السابقة ولا يزال مستمراً هذه الأيام أيضاً، يحمل أخطاراً جسيمة على إسرائيل وشركائها. علينا أن نضع أمام الرئيس ترامب صفقة القرن الحقيقية: شرق أوسط تقوده وتشكّله الدول الحليفة للولايات المتحدة، وليس محور المتطرفين. هكذا فقط يمكننا إعادة صديقتنا الهائلة القوة إلى المنطقة وضمان تحقيق المصالح الإسرائيلية في كل مكان.

في الصراع مع "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، أيضاً، ستكون إسرائيل مبادِرة، لا مجرورة. في غزة، علينا القيام بإجراء مزدوج: رد بكامل القوة على أي استفزاز أو عمل عنيف ضد أراضينا، من جهة، وتحرك مشترك مع جهات إقليمية يطرح أمام سكان غزة إمكانية لحياة أفضل، من جهة أخرى، بما يوضح لهم أن ما يحول بينهم وبين هذه الحياة الأفضل هو عدوانية "حماس" تجاه إسرائيل. القاعدة الأولى في الحرب ضد الإرهاب هي زرع الخلاف بين السكان، من جهة، وبين التنظيم الإرهابي الذي ينشط بينهم من جهة أخرى. يمكن لهذا أن يحصل فقط إذا اعتمدنا سياسة المبادرة في كلا المستويين، العسكري والسياسي . الاقتصادي؛ لا تناقض في هذا، إطلاقاً، بل العكس هو الصحيح: ذراعان يكمل أحدهما الآخر.

هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وهذه مسألة غير خاضعة للمفاوضات. سنطوّر المنطقة وسنكثف الاستيطان فيها.

على الجبهة الشمالية، سنصعّد المعركة المتواصلة ضد التمركز الإيراني وضد تعاظم حزب الله وسنحضّر الجيش الإسرائيلي لاحتمال نشوب معركة (جديدة).

سنكثف ونصعّد العمل المتواصل ضد إيران وحزب الله وسنعززها بعمل سياسي مقابل روسيا لتحقيق مطلب إسرائيل بإبعاد إيران ووكلائها عن الأرض السورية.

سيبحث تحالف "أزرق أبيض" بجدية وسيبذل جهوداً متواصلة لإعادة الأسرى والمفقودين، من منطلق الالتزام لهم ولعائلاتهم وللمجتمع الإسرائيلي برمّته.

طبقاً لمفهوم الأمن القومي، على إسرائيل تعميق وتوثيق علاقاتها الخارجية في أي مكان في العالم. سنُصلح ونعزز وزارة الخارجية ونثبت، في نص قانوني، مكانتها بوصفها الهيئة القيادية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة. إسرائيل هي قوة عظمى في مجال التجديد والابتكار، يرنو العالم كله إليها: سنستغل هذا الوضع لإحداث انطلاقة سياسية جديدة. سنزيد حجم الاستثمار في مساعدة الدول النامية، في إطار السعي إلى خلق قاعدة متينة لعلاقات طويلة المدى.

سنحافظ على التعاون الاستراتيجي وعلى منظومة العلاقات المميزة بيننا وبين الولايات المتحدة، سنعود إلى تلك الأيام التي كانت إسرائيل فيها موضوعاً خارج الخلافات في السياسة الأميركية، سنوطد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية، الآسيوية، الأفريقية والأميركية الجنوبية.

سنضمد الجراح التي سببتها الحكومة الحالية في العلاقات مع اليهود في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة. إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي كله. حكومة إسرائيلية مُبادِرة على الصعيدين الخارجي والداخلي تأخذ في الحسبان، في أي عمل تقوم به، تأثيراته وانعكاساته على اليهود في العالم . هي المفتاح لتوثيق هذه العلاقة الحيوية جداً.

مساواة الأقليات ودمجها في المجتمع الإسرائيلي

ومما جاء في البرنامج تحت العنوان أعلاه:

رغم التقدم المستمر الذي سُجِّل في دمج عرب إسرائيل والمجتمع الدرزي في المجتمع وسوق العمل في دولة إسرائيل، إلا أن الطريق إلى دمج هؤلاء ومساواتهم التامة في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين ما تزال طويلة ومليئة بالمعيقات. لدمج الرجال والنساء العرب وتحسين أوضاعهم الشخصية والمهنية أهمية حيوية للنمو، للقوة الاجتماعية ولتقليص الفقر والفجوات في إسرائيل.

ثمة بعض العوائق المركزية التي تعيق اندماج السكان العرب والبدو في سوق العمل: التعليم وغياب المهارات المهنية؛ معيقات دينية؛ اللغة والآراء المسبقة؛ التقاليد الاجتماعية التي تحول دون خروج النساء العربيات إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ونقص المواصلات إلى أماكن العمل.

من أجل تحسين مستوى الحياة في الوسط العربي والبدوي واندماجه في المجتمع الإسرائيلي، ثمة حاجة إلى حلول في مجالات أخرى أيضاً: خفض مستويات العنف وكميات الأسلحة غير القانونية في هذا الوسط؛ معالجة نقص الخرائط الهيكلية المصادَق عليها ومعالجة ظاهرة البناء غير المرخص؛ رفع مستوى الحذر على الطرقات وتطوير البنى التحتية في مجال الشوارع، إضافة إلى التربية على نمط حياة سليم.

سيقود تحالف "أزرق أبيض" خطة متعددة السنوات لتعميق دمج الأقليات في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين ولرفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بمستويات مرتفعة من المداخيل، كما سيركز على الاستثمار في التعليم بما يتيح امتلاك مهارات مهنية عالية وعلى الاستثمار في البنى التحتية المادية.

وفيما يتعلّق بـ"قانون القومية" جاء في البرنامج: سنكرّس قيمة المساواة ونشرّعها في قانون أساس . كما ورد في فصل "القضاء والتشريع" في هذا البرنامج. وفي البند المشار إليه هنا من فصل "القضاء والتشريع"، ورد ما يلي: سنكرّس، في قانون أساس، مبدأ المساواة في حقوق الفرد في إسرائيل. "قانون القومية" ثبّت كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، التي يحقق فيها، بصورة مميزة، حقه في تقرير مصيره القومي. لكن مبدأ المساواة في حقوق الفرد سقط من هذا القانون. ولذا، سنشرّع مبدأ المساواة في قانون أساس، بروح "وثيقة الاستقلال".

"أزرق أبيض" سيفعل كل ما يفعله نتنياهو لكن بلوني العلم!

رأت عدة تحليلات أن هذا البرنامج يؤكد أن تحالف "أزرق أبيض" لن يفعل سوى ما يفعله نتنياهو لكن باللونين الأزرق والأبيض، لوني العلم الإسرائيلي.

وكتب مراسل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس" حاييم ليفنسون (٢٠١٩/٣/٦) أنه من خلال البرنامج من الصعب معرفة آراء هذا التحالف المشترك. وأكد أن البرنامج مجموعة أقوال تبدو جيدة لكن من دون أي رابط إيديولوجي أو خطط ملموسة وهدف واضح. وبرأيه ربما هذا هو ما تريده أغلبية ناخبي الوسط: أشخاص جيدون وشخصيات لها قيمة معنوية، وليس إيديولوجيات نارية تصطدم بالواقع.

وأضاف ليفنسون أن الجزء السياسي من البرنامج غامض. فصحيح أن التحالف يعلن نيته القيام بخطوات سياسية، لكن ماهيتها الدقيقة غير معلنة وسرّية. فهو يقول إنه سيتعاون مع الدول العربية المعتدلة، وهو ضد الإسلام المتطرف، وسيسمح بحياة طبيعية في كل المستوطنات، لكنه لا يفصّل ماهية الحياة الطبيعية. والتحالف

لن ينفّذ انفصالاً عن المناطق المحتلة، وسيبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي، وسيحافظ على القدس الشرقية، وفي الواقع هو سيفعل كل ما يفعله بنيامين نتنياهو، فقط باللونين الأزرق والأبيض، لوني العلم.

على صعيد آخر قالت تحليلات إن غانتس وقيادة "أزرق أبيض" يواصلان التعاون مع حملة نزع الشرعية عن التمثيل السياسي للعرب في الكنيست، التي يقوم بها نتنياهو. ففي إطار المقابلات التي أدلى بها غانتس إلى قنوات التلفزة الإسرائيلية الثلاث يوم ٢٠١٩/٣/٢١ قال إنه لن يُجري أي حوار سياسي مع ممثلي الأحزاب العربية. وأضاف لقناة التلفزة "كان" أن "الزعامة السياسية للعرب في إسرائيل ارتكبت خطأ كبيراً. فهي تتحدث ضد دولة إسرائيل، ولذا لا أستطيع إجراء حوار سياسي معها".

وتعقيباً على ذلك أنشأت صحيفة "هآرتس" مقالاً افتتاحياً بعنوان "يرفض أن يكون بديلاً" قالت فيه إن غانتس فشل حتى الآن في موضوعين أساسيين لا يمكن التساهل بهما. الموضوع الأول هو تهرّبه من إعطاء رد واضح يوضح ما إذا كانت قائمته تؤيد حل الدولتين. وتساءلت الصحيفة: لماذا لا يبدي الشخص الذي يدّعي أنه يمثل البديل من حكم بنيامين نتنياهو استعداده للكشف عن موقفه من موضوع مصيري وهو حل المشكلة الفلسطينية؟. لماذا لا يجرؤ من يدّعي أنه البديل من نتنياهو وأنه أكثر اعتدالاً منه، على التعبير عن تأييده لحل حتى نتنياهو أيّده؟ وبرأيها فإن البديل الوحيد من حل الدولتين هو حل الدولة الواحدة، وثمة شك في أن غانتس يتبناه، والتهرب من تأييد الحل الوحيد المتبقي لا يثير أملاً كبيراً بالشجاعة السياسية لمن يدّعي أنه البديل.

أما الموضوع الثاني والأخطر بحسب الصحيفة فهو موقف غانتس من الأحزاب العربية، والذي وصفته بأنه "يجعلنا نشك في أن غانتس ينوي جدياً إسقاط نتنياهو".

إجمال

ما يظهر من أداء تحالف "أزرق أبيض" حتى الآن هو أنه غير جاد فعلاً في إسقاط نتنياهو، ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو تنائيه مسبق البرمجة عن طرح أي بديل لسياسته العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والمواطنين العرب.

وأكد برنامج التحالف، الذي أعلنه في أوائل آذار ٢٠١٩، أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أُخرى من مناطق فلسطينية محتلة، كما جرى العام ٢٠٠٥ حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار ما يُعرف باسم "خطة الانفصال". وتعهّد بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي عام. وامتنع البرنامج من ذكر أي تفاصيل بشأن تلك العملية السلمية، كما امتنع من ذكر حل الدولتين وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية. ووفقاً للبرنامج، ستعمل قائمة "أزرق أبيض" على تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس الموحّدة كعاصمة أبدية لإسرائيل.

وحتى لو افترضنا جدلاً أن تحالف "أزرق أبيض" سينجح في استبدال نتنياهو فإن هذا لن يؤدي إلى تغيير يطول حُكم اليمين، الذي على ما يبدو سيستمر في القبض على عنان السياسة الإسرائيلية العامة لكن ربما من دون نتنياهو.

قرارات ترامب أبعد من الجولان والقدس

رامي منصور . عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/٢٣

نتسرع عادة في تفسير قرارات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن إسرائيل، مثل "الاعتراف" بالقدس عاصمة لإسرائيل و"الاعتراف" بسيادة الاحتلال على الجولان، ووقف تمويل وكالة الأونروا وغيرها، بقوة العلاقة الشخصية التي تربطه برئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. وهذا صحيح، لكنه لا يكفي للقول إن إمبراطورية ذات مؤسسات قوية مثل الولايات المتحدة يدار أمنها القومي وفقا للعلاقات الشخصية للرئيس.

وإعلان ترامب الأخير بشأن الجولان، ليس مفاجئا وإن كان مفاجئا بتوقيته. فقد سبقته تصريحات للسفير الأميركي في تل أبيب، المستوطن دافيد فريدمان، لصحيفة نتنياهو، "يسرائيل هيوم"، لمناسبة رأس السنة العبرية، قال فيها إنه لا يتصور بأي حال من الأحوال عودة الجولان لسورية، وإنها ستبقى للأبد تحت السيادة الإسرائيلية، باعتبار أنه ليس في الجولان جماعة أصلانية تطالب بالحكم الذاتي.

والصحيفة ذاتها، التي يملكها الثري الأميركي الصهيوني شيلدون إيدلسون، كشفت أن ترامب كان سيعلن عن قراره بشأن الجولان في خطابه السنوي إلى الأمة، قبل فترة قصيرة، لكنه قرر إرجاء الإعلان على ما يبدو ليتزامن مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، وليكون دعما لنتنياهو. أي أن القرار ليس مفاجئا، وليس مجرد تغريدة لدعم نتنياهو، وإنما جرت دراسته ودراسة الإمكانية القصوى للاستفادة من توقيت إعلانه.

ولا يخفي الكتّاب في اليمين الإسرائيلي أن مثل هذه القرارات يعود الفضل في جزء كبير منها إلى المبعوث الخاص لترامب، جيسون غرينبلات، والسفير فريدمان، وهما صهيونيان من أقرب المقربين لترامب، ويستغلان صهره، جاريد كوشنر، لتمرير مخططاتهما لدعم إسرائيل وحسم الصراع مع الفلسطينيين من خلال فرض الأمر الواقع والاعتراف بالاستيطان.

والإشارة إلى دور غرينبلات وفريدمان القوي في صنع قرارات الرئيس الأميركي المتعلقة بالمنطقة، لا تستدعي نظريات حول دور الصهيونية عالميا، لكنها تكشف حقيقة نفوذ الصهيونية في دوائر صنع القرار الأميركي. وهذه الحقيقة تشدد على أن الصراع مع إسرائيل يتجاوز مواجهة حركة كولونيالية استيطانية، أو دولة كـ"خنجر في خصر الأمة العربية"، وأننا نواجه حركة صهيونية لها نفوذ عالمي، يتجاوز التأثير من الخارج من خلال التبرع المالي للحملات الانتخابية للمرشحين للرئاسة الأميركية، بل يصل إلى حد التغلغل بمفاصل الإدارة الأميركية. وطالما كان تأثير الصهيونية كبيرا في محيط الرؤساء الأميركيين، سواء بأشخاص مثل هنري كسينجر ودنيس روس، وصولا لغرينبلات وفريدمان، ودميتهما كوشنر.

ويزداد تأثير الصهيونية ليس فقط بفعل نجاح الرهان الأميركي على الدور الإسرائيلي في المنطقة، بل منذ قرار الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، باتباع سياسة الانكفاء في المنطقة العربية، بعد نجاح رهان أميركي آخر، وهو التخلص من الاعتماد على النفط العربي بتطوير تقنيات لاستخراج النفط الصخري، ما يحرر الولايات المتحدة من الارتهان للنفط العربي وأنظمة الحكم العربية النفطية، التي بات دورها بنظر الأميركان يقتصر على

تنفيذ الإملاءات الأميركية بما يتعلق برفع أو خفض أسعار النفط، حسب المصلحة الأميركية. وبات هذا الدور العربي أميركيا. لاعبون غير أحرار في بورصة النفط العالمية، يلعبون حسب المصلحة الأميركية. والدليل على ذلك، ذهاب إدارة أوباما للتسوية مع إيران بالملف النووي على الرغم من المعارضة العربية الرسمية، ومعارضة نتنياهو الذي سرعان ما قلب قرار أوباما مع تولي ترامب الرئاسة.

وإذا قررت أميركا الانكفاء عن المنطقة وتبني السياسات الإسرائيلية فيها، بعد التخلص من الاعتماد على النفط العربي، فهل يعني أن "سلاح النفط" صار من الماضي؟ ليس بالضرورة، فما زال النفط العربي محوريا، في الصين وغيرها، لكن الاستثمار في قوته بحاجة لإرادة سياسية عربية، ومصالحة مع دول أساسية بالمنطقة من إيران إلى تركيا. وفي العالم العربي من الخبراء بالنفط والجيوسياسة ما يكفي ليقدموا البدائل طويلة المدى.

انسحب أوباما من المواجهة مع إيران، ولم يقدم أي تعويض للعرب، فيما انسحب ترامب من مواجهة روسيا وإيران في سورية، لكنه قدم لإسرائيل الجولان تعويضا مضاعفا، تعويضا بذريعة حفظ أمن إسرائيل على الجبهة الشمالية، وهدية انتخابية لنتنياهو.

هذا كله يؤكد، أن إسرائيل والصهيونية ليست خطرا على الفلسطينيين وحدهم، ومواجهتها ليست من نصيبهم وحدهم، بل هي خطر على المنطقة، بعربها وفرسها وأكرادها وأتراكها وغيرهم، ولكن على العرب تحديدا، لأن هوية المنطقة من هويتهم، وعداء الصهيونية الأساسي هو للهوية العربية قبل أي هوية أخرى بالمنطقة.

هذا هو سياق سياسات ترامب في المنطقة. ليس تبنيا للمواقف الإسرائيلية، بل تنفيذا وإذعانا للطموحات الصهيونية. هو أبعد من "الاعتراف" بسيادة الاحتلال على الجولان، أو اعتبار القدس عاصمةً لإسرائيل، أو "الاعتراف" بالسيادة الإسرائيلية على المناطق "ج" في الضفة الغربية. والرد على سؤال كيفية مواجهة الصهيونية في العالم، أكبر بكثير من مقال صحافي، لكنه يبدأ بإحباط العرب لـ"صفقة القرن" الجاري تنفيذها هذه الأيام. لكن كيف يحبطونها وهم منشغلون بالتآمر على شعوبهم؟

سياسة ترامب حول الجولان تثير القلق فى سوريا المضطربة

باتريك كوكبيرن . «ذا إندبندنت» . ٢٠١٩/٣/٢٤

أثار اعتراف الرئيس الأمريكى، دونالد ترامب، بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة فى سوريا القلق لدى الكثيرين، فكون هذا القرار غير متوقع وتعسفيا يجعل سكان العالم يشعرون بأن عالمهم قد بات أكثر فوضوية وخطورة، حيث يتم فيه الاستيلاء، بشكل شرعى، على الأراضى المحتلة.

وبهذا القرار فإن ترامب يقوم بتمزيق كتاب القواعد الدولية الذى وضعته الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٤٥، والذى كانت واشنطن هى المستفيد الرئيسى منه، حيث باتت الأخيرة تتجاهل التحالفات، والمؤسسات متعددة الأطراف، التى اكتسبت الولايات المتحدة، من خلالها، وضعها كقوة عظمى.

ولكن لماذا فعل الرئيس ذلك؟ الدافع الواضح، على المدى القصير، هو تعزيز موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى، بنيامين نتنياهو، قبيل الانتخابات الإسرائيلية، المقررة فى ٩ إبريل المقبل، كما أنه يبدو أن دعم القادة اليمينيين القوميين أينما ظهروا، من ساو باولو إلى تل أبيب ومانيلا، هو إحدى سمات طريقة عمل ترامب.

وعند سماعه بالخبر قال نتنياهو: «لقد صنع الرئيس ترامب التاريخ للتو»، ولكن ما هو نوع التاريخ الذى يتم صنعه بهذا القرار، وما الذى ينذر به بالنسبة لبقية الشرق الأوسط؟

ويرى منتقدو تحرك ترامب بشأن الجولان أنه أمر سار بالنسبة للرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، الذى سيتساءل: كيف يمكن للولايات المتحدة، وحلفائها، الاستمرار فى إدانة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بعد هذا القرار؟ كما أن القادة الصينيين قد يتفاعلون بالمثل عندما يتعلق الأمر بادعائهم السيادة على بحر الصين الجنوبى. لكن يجب أن يكون المرء حريصًا على مقارنة تصريحات ترامب، وإيماءاته، بما ينفذه بالفعل، فهو يظهر، عادةً، حذرًا واستعدادًا، للحد من المبادرات المتطرفة أكثر مما تظهره تغريداته، وفى العام الماضى، أعلن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، ولكنه تراجع بعدما واجه معارضة شديدة من المؤسسة الأمنية.

ويعتبر إعلان ترامب بشأن هضبة الجولان مثيرًا للجدل، فكما حدث عندما قرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، فى عام ٢٠١٧، فإن تغيير موقفه حول الجولان الآن هو فى الغالب رمزى، لكن الرمزية هنا مهمة للغاية، حيث إن القرار يسقط أوراق التوت التى كانت تحجب حقيقة الولايات المتحدة، فأى حديث عن الإنصاف الأمريكى فى التوسط بين إسرائيل والفلسطينيين كان دائمًا مجرد هراء يهدف إلى التظاهر بوجود «عملية سلام»، أو أن هناك فرصة لـ«حل الدولتين»، وذلك فى الوقت الذى كانت تلتهم فيه المستوطنات الإسرائيلية الضفة الغربية، وتدفع بالفلسطينيين إلى أراض معزولة.

لكن طالما عملت أوراق التوت هذه على وقف، أو تأخير، المواجهة، ويأتى قرار ترامب مع تغير المشهدين السياسى والعسكرى فى سوريا، فآخر مقاتلى داعش يختبئون فى الكهوف، والخنادق المحطمة، فى شرق سوريا، لكنهم لن يستطيعوا البقاء لفترة طويلة فى مواجهة القوات المناهضة لهم، ومن المتوقع أن يعلن ترامب عن انتصار كبير هناك مع المبالغة المعتادة منه، والادعاء بأن كل ما تم فى سوريا كان من صنع يديه وحده.

وصحيح أن هذه الادعاءات ستكون محل شكوك، لكنه تم بالفعل تحقيق نصر حاسم يتمثل فى تدمير الخلافة التى أعلنها تنظيم داعش فى عام ٢٠١٤، فضلا عن فشل المحاولة الاستثنائية لإنشاء دولة جهادية. ويحتفظ داعش ببعض القدرات القتالية، ولكن من غير المرجح أن يعود مرة أخرى فى مواجهة الأعداء المصممين على منع التنظيم من إعادة إحياء نفسه من جديد.

ولم يواجه ترامب، حتى الآن، أزمة فى الشرق الأوسط على مستوى الأزمات التى واجهها سلفه باراك أوباما خلال انتفاضات الربيع العربى عام ٢٠١١، أو انتصارات داعش فى عام ٢٠١٤، عندما كان الجهاديون يتقدمون على كل جبهة، لكن الشرق الأوسط يولد دائمًا أزمات جديدة تضرب بشكل غير متوقع، وعندما يحدث ذلك سنرى كيف سيكون رد فعل ترامب.

إن اعتراف الولايات المتحدة بضم إسرائيل للجولان يساعد على تأجيج الوضع فى سوريا، حيث إنه يعمق الشعور بأن إدارة ترامب لا تهتم بتطبيق القواعد القديمة، فقبل ساعات فقط من القرار كان وزير الخارجية الأمريكى، مايك بومبيو، يخبر الصحفيين بأنه لم يتم التفكير فى هذا التغيير.

ويتماشى هذا السلوك، إلى حد كبير، مع سلوك الزعماء القوميين الشعبويين، الذين انتشروا فى جميع أنحاء العالم، وقد يدفعون به يومًا ما نحو كارثة.

رؤية أمريكية لتطوير سياسة ذكية تجاه النفوذ الإيراني

مجموعة مؤلفين

عرض: صباح عبد الصبور . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . ٢٠١٩/٣/٢٠

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" استراتيجية صارمة إزاء إيران تقوم على إعادة فرض العقوبات الدولية عليها بعد الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، بهدف إحداث تغيير جوهري في السياسات التي تتبناها طهران منذ عقود، وكانت مصدرًا دائمًا للتوتر مع الولايات المتحدة. لكنّ تلك الاستراتيجية –بحسب الكثير من التحليلات الغربية– لم تفلح حتى الآن في إحداث التغيير المأمول، وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية تجاه الجمهورية الإسلامية.

وفي هذا السياق، أصدر مركز الأمن الأمريكي الجديد تقريرًا شارك في إعداده سبعة من الخبراء والمتخصصين في الشئون الدولية وقضايا منطقة الشرق الأوسط، والأمن والاقتصاد والطاقة، مؤخرًا بعنوان "مسار واقعي لإحراز بعض التقدم مع إيران: اثنا عشر مبدأ توجيهيًّا لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية"، يقدم العديد من التوصيات للإدارة الأمريكية، والمبادئ التوجيهية، ومقترحات سياسية لكيفية إحرازها تقدمًا في منع طهران من امتلاك سلاح نووي، وكذلك التصدي لسلوكها المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والتأكد من استمرار التزام الجمهورية الإسلامية بالالتزامات النووية الواردة في الاتفاق النووي حتى مع تزايد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

توصيات لتعديل السلوك

أشار معدو التقرير إلى أنه إذا كانت الإدارة الأمريكية ترغب في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية تجاه إيران، فإن عليها انتهاج سياسة جديدة أكثر واقعية. ولهذا قدموا توصيات من شأنها أن تساعد الولايات المتحدة في إحراز تقدم ملحوظ في تعديل سلوك طهران المفروض أمريكيًّا، وهي على النحو التالي:

أولًا– التأكيد على عدم رغبة الولايات المتحدة في تغيير النظام بإيران: يوصي التقرير بأهمية إرسال الولايات المتحدة إشارات واضحة وموثوقة إلى إيران مفادها أنها لن تسعى لإسقاط النظام إذا تم التعامل مع مخاوفها. فضلًا عن إمكانية تقديم حوافز إيجابية لطهران في حال تغيير سياساتها. فمثلًا يمكن أن تلوّح واشنطن بأنها مستعدة لإنهاء العقوبات التي تمنع معظم الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران، مع التأكيد على أن رفض إيران الجلوس إلى طاولة المفاوضات سيؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية عليها.

ثانيًا– إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع إيران: يعتقد المؤلفون أنه يجب على الإدارة الأمريكية أن تنشئ قناة اتصال خاصة مع إيران لمعالجة القضايا المشتركة على المدى القصير والمتوسط، بدلًا من انتظار إجراء محادثات رفيعة المستوى تتناول فقط مطالب الولايات المتحدة التي قد تستغرق سنوات حتى تبدأ. ووفقًا للتقرير، فإن ذلك سيسمح لواشنطن بنقل مواقفها بوضوح وصراحة إلى طهران، وسيساعدها في توضيح نواياها. كما يمكن

استخدامها لمناقشة قضايا حساسة مثل احتجاز إيران مواطنين أمريكيين. كما يقترح التقرير أن يحاول الرئيس "ترامب" أيضًا الاستفادة من علاقاته "الودية" مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للتواصل مع القيادة الإيرانية.

ثالثًا- تعزيز بيئة تواصل فيها إيران الالتزام ببنود الاتفاق النووي: يرى التقرير أنه رغم خروج الولايات المتحدة الأحادي من الاتفاق النووي في مايو الماضي، فإنه ينبغي عليها ألا تعرقل جهود باقي أطراف الاتفاق لإقناع طهران بمواصلة التزامها بالقيود النووية الواردة في الاتفاق، ولا سيما الجهود الأوروبية والصينية والروسية في هذا الشأن.

ويُضيف أن على الإدارة الأمريكية ألا تحاول منع أو فرض عقوبات على شراء إيران للمواد والتكنولوجيات لإكمال المنشآت النووية الإيرانية غير العسكرية مع تمكن المجتمع الدولي من المعرفة والسيطرة على مشتريات طهران النووية.

كما يوصي التقرير الإدارة الأمريكية باتخاذ خطوات محدودة ومحددة لتمكين الإيرانيين من الوصول إلى النظام المالي، وذلك إذا اتضح في سياق الحوار بين طهران وباقي الدول المشاركة في الاتفاق النووي أن مثل هذه الخطوات يمكن أن تكون فارقة بين استمرارها في مواصلة التزاماتها النووية أو تكثيف برنامجها النووي العسكري. ويمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة أن تعمل مع بنك مركزي أوروبي لإنشاء قناة للأعمال القانونية والمسموح بها للتعامل ماليًّا مع إيران بحرية أكبر.

رابعًا- السعي لفرض قيود واقعية على برنامج إيران الصاروخي: دعا معدو التقرير إلى ضرورة البحث عن قيود واقعية على برنامج إيران الصاروخي، وذلك من خلال العمل المشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا لضمان التزام رسمي من طهران بالالتزام بحدود الصواريخ التي فرضتها بنفسها. ويمكن -وفقًا للتقرير- البدء باتجاه التوصل إلى اتفاق يمكن أن يحبط تطوير واختبار وإنتاج الأنظمة الصاروخية التي يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

ويمكن أن تتراوح شروط الصفقة بين اتفاقية غير رسمية تقنن التزامات إيران السياسية للحد من مدى صواريخها، إلى اتفاق أكثر تفصيلًا حول أنواع التقنيات والاختبارات المحظورة. علاوةً على أهمية تحديد كل الشركات الإيرانية الخاصة التي لها روابط بأنشطة الصواريخ أو الانتشار النووي الإيراني. وهو ما سيُساهم -وفقًا للتقرير- في فضح الشبكات اللوجيستية الإيرانية، وتهديد الشركات داخل طهران بأن مصالحها التجارية المشروعة معرضة للخطر إذا دخلت في شراكة مع الجيش الإيراني.

خامسًا- تحديد الأولويات والبدء في وضع الأساس لحل واقعي طويل الأجل للملف النووي الإيراني. يوصي المؤلفون إدارة ترامب بالفصل بين ما أسموه "الخطوط الحمراء" وهي الأنشطة الإيرانية التي تشكل أهمية حقيقية وتتطلب ردود فعل جدية، وتلك الإجراءات الإيرانية المرئية أو الاستفزازية التي لها تأثير ضئيل على قدرة طهران الفعلية على إنتاج أسلحة نووية. ووفقًا للتقرير، يجب على واشنطن وحلفائها تطوير خيارات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية لثني إيران عن استئناف الأنشطة النووية الأكثر إشكالية، مثل الجهود المبذولة للحد من وصول الوكالة

الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت النووية الإيرانية، أو تطوير قدرات جديدة يمكنها تحسين مسارات إنتاج الأسلحة النووية كالقدرة على إعادة معالجة البلوتونيوم.

سادسًا- الاستخدام الفعال للتدابير المالية لزيادة الضغط على إيران: وفي هذا المحور، سلط التقرير الضوء على عددٍ من التدابير المهمة التي تُساعد في زيادة الضغط على إيران، ومنها: تسليط الضوء على أنشطة طهران غير النووية اللا مشروعة، خاصة في مجال الطاقة، والفساد، وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وسيُساعد هذا النهج -وفقًا لوجهة نظر المؤلفين- في تحفيز الدعم الدولي والجهود التعاونية لعزل الجمهورية الإسلامية، وسيسهل ربط العقوبات بالأدوات الدبلوماسية والدفاعية الأخرى لدعم نهج شامل يستند إلى العديد من أدوات فن الحكم، وتعاون مجموعة من الشركاء الدوليين.

كما دعا التقرير إلى التركيز على استهداف الكيانات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، وكشف الأنشطة غير المشروعة والفساد في المؤسسات الإيرانية الكبيرة، وإلقاء الضوء على تهرب طهران من العقوبات في المجال البحري.

سابعًا- مواجهة السياسات الإيرانية التي تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط: وفي هذا المحور، أكد المؤلفون أهمية تعاون الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة لمواجهة الحرب الإيرانية غير النظامية، ودعوا إلى ضرورة العمل على تحسين القدرات المشتركة، ووضع استراتيجيات لمواجهة قدرات الحرب غير النظامية، بما في ذلك خطة لحملة مشتركة، وكذلك إنشاء بعثات تدريبية وتمارين مشتركة، ومركز للاستخبارات.

الانسحاب المخطط

مع إعلان الرئيس الأمريكي في ديسمبر الماضي قراره المفاجئ بسحب القوات الأمريكية من سوريا، والذي سيمنح إيران مزيدًا من النفوذ في سوريا وفي المنطقة، واحتمالات تأثيراته على اندثار تنظيم "داعش" الإرهابي، دعا معدو التقرير إلى أن يكون سحب القوات الأمريكية بطريقة تعطي الأولوية لمنع عودة ظهور التنظيم، والحد من المكاسب الإيرانية إلى أقصى حد ممكن. والعمل على دعم الترتيبات الدبلوماسية بين روسيا وإيران وتركيا والأسد والقوى الكردية السورية بما يساعد في منع نشوب صراع جديد في الجزء الشرقي من سوريا.

وأضافوا ضرورة ممارسة الإدارة الأمريكية ضغطًا دبلوماسيًّا على تركيا حتى لا تشنّ ضربات عسكرية على القوات الكردية الحليفة للولايات المتحدة، والتي لعبت دورًا رئيسيًّا في محاربة تنظيم "داعش". وتأييد صفقة يتم التفاوض عليها تجعل المناطق الكردية في شمال سوريا تحت سيطرة "الأسد". ويدعون إلى تقديم الدعم الدبلوماسي لضربات إسرائيل المستمرة ضد الأهداف الإيرانية في سوريا. واستخدام شبح حرب إسرائيلية-إيرانية محتملة في سوريا لتحفيز الروس على كبح المكاسب الإيرانية في شرق سوريا.

البحث عن شريك لبناني

لتقويض النفوذ الإيراني في لبنان أكد التقرير أهمية العمل مع الشركاء العرب لتحديد الفاعلين اللبنانيين المحليين الذين يمكن أن يصبحوا بديلًا عمليًّا لحزب الله والعمل على تمكينهم، مع الاستمرار في بناء قدرات الجيش اللبناني، والاستمرار في المشاركة في مشاريع تعمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبنانيين.

ويدعو معدو التقرير إلى ضرورة زيادة تمويل فروع الحكومة اللبنانية التي يثبت استقلالها عن السيطرة السياسية لحزب الله، ووضع إجراءات لمكافحة الفساد بها، وتنفيذ عقوبات محددة الهدف ضد حزب الله، ودعم بعض عناصر المعارضة الرئيسية لحكومة "الأسد" أو أنشطة حزب الله.

مساعدة العراق:

وعن كيفية مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في العراق بعد الغزو الأمريكي له في مارس ٢٠١٣، شدد التقرير على أهمية إظهار التزام أمريكي واضح وطويل الأجل بالعراق، وذلك من خلال: الإعلان عن حزمة دعم طويلة الأجل للمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية في العراق، والحفاظ على البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية طويلة الأجل لدعم قوات الأمن العراقية.

في الختام، يخلُصُ التقرير إلى أن الاستراتيجية التي تتبناها إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" تجاه إيران لن تنجح في إحراز تقدم ملحوظ لمنع طهران من صنع سلاح نووي، وردع سلوكها المزعزع للاستقرار، وهذا ما أكدته الكثير من التحليلات الأمريكية والغربية على حد سواء. ولهذا دعا المشاركون في إعداده إلى ضرورة ابتعاد الولايات المتحدة عن نهجها العدائي تجاه النظام الإيراني، والمطالب غير الواقعية، وانتهاج سياسة ذكية وعملية بدلًا من ذلك تُمكّن واشنطن من تحقيق أهداف سياساتها الخارجية تجاه إيران، وكذلك الحفاظ على أمن واستقرار حلفائها بالشرق الأوسط.

المصدر:

Eric Brewer, Elisa Catalano Ewers, Ilan Goldenberg, Peter Harrell, Nicholas Heras, Elizabeth Rosenberg and Ariane Tabatabai, "A Realistic Path for Progress on Iran 12 Guiding Principles to Achieve U.S. Policy Goals", Center for a New American Security, January 29, 2019.